

المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار - إيليزي - الجزائر
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
شعبة العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة وجباية معمقة

بعنوان:

دور استخدام نظام المعلومات المحاسبي في تحسين عملية المراجعة الداخلية

دراسة ميدانية لعينة من المحاسبين والمراجعين في المؤسسات الإقتصادية بإيليزي لسنة 2020

من إعداد الطالب: ربيوح فاتح

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2021/06/08

أمام اللجنة المكونة من السادة الأساتذة:

الدكتور: عبدو علي طاهر (أستاذ محاضر ب، المركز الجامعي إيليزي) رئيساً

الدكتورة: إيمان بية (أستاذة محاضرة ب، المركز الجامعي إيليزي) مشرفاً مقررأ

الدكتور: عياشي الأخضر (أستاذ محاضر ب، المركز الجامعي إيليزي) مناقشأ

السنة الجامعية: 2021/2020

المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار - إيليزي - الجزائر
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
شعبة العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة وجباية معمقة

بغنوان:

دور استخدام نظام المعلومات المحاسبي في تحسين عملية المراجعة الداخلية

دراسة ميدانية لعينة من المحاسبين والمراجعين في المؤسسات الاقتصادية بإيليزي لسنة 2020

من إعداد الطالب: ربيوح فاتح

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2021/06/08

أمام اللجنة المكونة من السادة الأساتذة:

الدكتور: عبدو علي طاهر (أستاذ محاضر ب، المركز الجامعي إيليزي) رئيساً

الدكتورة: إيمان بية (أستاذة محاضرة ب، المركز الجامعي إيليزي) مشرفاً مقررًا

الدكتور: عياشي الأخضر (أستاذ محاضر ب، المركز الجامعي إيليزي) مناقشاً

السنة الجامعية: 2021/2020

الإهداء

إلى روح أبي الغالية رحمه الله

إلى من منحني حبها وإهتمامها أُمي حفظها الله

إلى القلوب الطاهرة إخوتي وعاهم الله

إلى كافة أفراد عائلتي

إلى رفقاء الدرب أصدقائي وزملائي الاعزاء

إلى كل الاساتذة والمعلمين اللذين درسوني في مشواري هذا

إلى كل هؤلاء أهدي عملي هذا

فاتح ربيع

الشكر

الحمد لله الذي انار لي درب العلم والمعرفة وامنني على اتمام

هذا العمل المتواضع

أتوجه بجزيل الشكر والعرفان بالجميل إلى الأستاذة الفاضلة

المشرفة على هذه المذكرة (إيمان ببة) على نصحتها وتوجيهاتها

السديدة

كما أتقدم بالشكر إلى كل الأساتذة الذين ساهموا بتوجيهاتهم

ونصائحهم

وإلى كل من ساهم ولو بالدعاء من قريب أو بعيد

لإنجاح هذا العمل المتواضع الذي نبتغي به وجه الله تعالى

فاتح ربيوع

الملخص

يعيش العالم اليوم تحولات عديدة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والسياسية نتيجة الثورات التي مر بها إقتصاد العالم ولا سيما ثورة تكنولوجيا المعلومات التي أصبحت فيها المعلومات المنتج الرئيسي في عالم المال والأعمال، ومن هنا برزت الحاجة لوجود نظام معلومات محاسبي يكون قادرا على توفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية ويقوم بتقديمها على كافة مستخدميها من أجل مساعدتهم على إتخاذ القرار، وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور استخدام نظام المعلومات المحاسبي في تحسين عملية المراجعة الداخلية، ولتحقيق هذا الهدف تم إجراء دراسة ميدانية شملت عينة عشوائية من 30 محاسب ومراجع داخلي في مؤسسات بولاية إيليزي واستخدمت فيها أداة الاستبيان.

بعد تحليل وتفسير النتائج وإختبار الفرضيات، توصلت الدراسة إلى أنه يوجد علاقة ارتباط قوي بين نظام المعلومات المحاسبي وتحسين خدمة المراجعة الداخلية، كما توصلت أيضا أن جودة نظام المعلومات المحاسبي لا تتأثر بالرتبة الوظيفية، السن، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة.

الكلمات المفتاحية: مراجعة، مراجعة داخلية، نظام المعلومات، نظام المعلومات المحاسبي.

Abstract:

The world today is undergoing many transformations in various economic, social, legal and political spheres as a result of the revolutions of the world economy, especially the information technology revolution, Hence the need for an accounting information system compatible with the IT incubator environment to be able to provide high quality accounting information and provide it to all its users to help them, This study aims to find out the role of using the accounting information system in improving the internal audit service, A field study was conducted that included a random sample of 30 accountants and internal auditors in Illizi, the data collected by using questionnaire.

After analyzing and interpreting the results and testing hypotheses, The study found that: there is a strong correlation between the accounting information system and the improvement of the internal audit service; It also found that the quality of the accounting information system is not affected by job rank, age, educational level and years of experience.

Keywords: Audit; Audit internal; Information System; Accounting Information System

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
IV	الإهداء
IV	الشكر
V	الملخص
VI	قائمة المحتويات
VI	قائمة الجداول
X	قائمة الأشكال البيانية
XII	قائمة الملاحق
أ	مقدمة
1	الفصل الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي
2	تمهيد
3	المبحث الأول: عموميات حول نظام المعلومات المحاسبي
8	المبحث الثاني: آلية عمل نظام المعلومات المحاسبي
16	المبحث الثالث: مكونات نظام المعلومات المحاسبي والأطراف المستفيدة منه
22	الفصل الثاني: الإطار النظري للمراجعة الداخلية
23	تمهيد
24	المبحث الأول: عموميات حول المراجعة الداخلية
29	المبحث الثاني: معايير وأنواع ومراحل المراجعة الداخلية
33	المبحث الثالث: العلاقة بين المراجعة الداخلية ونظام المعلومات المحاسبي
38	الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية
39	تمهيد
40	المبحث الأول: الخطوات المنهجية للدراسة التطبيقية
47	المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية
51	المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج اختبار الفروق واختبار فرضيات الدراسة
58	الخاتمة
61	المصادر والمراجع
66	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
24	التطور التاريخي للمراجعة وأهدافها	1-1
41	مقياس الإجابة على عبارات الإستبيان وفقا لمقياس ليكرت الخماسي	1-2
41	الإحصائيات الخاصة بإستمارة الإستبيان	2-2
42	معاملات إرتباط بين درجة كل عبارة من عبارات محور جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة مع الدرجة الكلية للمحور	3-2
43	معاملات إرتباط بين درجة كل عبارة من عبارات محور عملية المراجعة الداخلية في المؤسسات الجزائرية مع الدرجة الكلية للمحور	4-2
44	مدى إرتباط الدرجة الكلية لمحاور الإستبيان	5-2
44	معاملات الثبات ألفا كرونباخ	6-2
45	توزيع تكرارات ونسب أفراد العينة حسب المسمى الرتبة الوظيفية	7-2
45	توزيع تكرارات ونسب أفراد العينة حسب السن	8-2
46	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي	9-2
46	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	10-2
47	المتوسط المرجح	11-2
48	وصف آراء أفراد العينة حول عبارات جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة	12-2
49	وصف آراء أفراد العينة حول عبارات عملية المراجعة الداخلية في المؤسسات الجزائرية	13-2

51	إختبار طبيعية التوزيع باستخدام اختبار كوجمروف-سمرنوف	14-2
53	نتائج إختبار الفروق بين جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة والسن والمستوى التعليمي وسنوات الخبرة	15-2
54	نتائج إختبار الفروق بين جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة والرتبة الوظيفية	16-2

قائمة الأشكال البيانية

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
4	مكونات النظام	1-1
10	خطوات تصميم النظام	2-1

قائمة الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
67	بطاقة تحكيم الاستبيان	01
69	إستمارة الاستبيان	02
72	مصنوفة إرتباط الدرجة الكلية لمجاور الإستبيان	03
72	معامل ألفا كرونباخ	04
72	تكرارات ونسب أفراد العينة حسب الوظيفة	05
72	تكرارات ونسب أفراد العينة حسب السن	06
73	تكرارات ونسب أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	07
73	تكرارات ونسب أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	08
73	إختبار طبيعية التوزيع بإستخدام إختبار كوجمروف-سمرنوف	09
74	نتائج إختبار الفروق بين جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة والرتبة الوظيفية	10
74	نتائج إختبار الفروق بين جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة والسن	11
74	نتائج إختبار الفروق بين جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة والمستوى التعليمي	12
74	نتائج إختبار الفروق بين جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة وسنوات الخبرة	13
75	نتائج حساب المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لعبارات الإستبيان	14

مقدمة

1. توطئة:

التطورات السريعة التي يشهدها عالمنا المعاصر في مجال ثورة المعلومات إنعكست آثارها على ميادين الحياة ومع التطور الكبير الذي حصل في علم المحاسبة وخاصة التطور التكنولوجي وظهور الأنظمة المحاسبية المحوسبة، أصبح من الضروري أن يكون هناك إعطاء مزيد من الإهتمام في نظم المعلومات الذي يعتبر بدور أهم مورد للمعلومة لدى المؤسسة والذي تستخدمه المؤسسة كمادة لتوفيرها وكذلك تقدم صورة واضحة وصادقة عن الواقع المالي والإقتصادي للمؤسسة وهو يعتمد على جمع البيانات الناتجة عن العمليات اليومية والمستمرة للنشاط الإقتصادي للمؤسسة والتي تعتبر مخرجات الأنظمة الفرعية للنظام المعلومات بالمؤسسة إذ يقوم بتسجيلها وتحليلها و عرضها على شكل قوائم مالية وللتأكد من صحة و دقة هاته المخرجات ومدى تعبيرها عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة يتطلب وجود وسيلة تضبط المخرجات ومدى مصداقيتها .

وتتمثل هاته الوسيلة في المراجعة الداخلية والتي تكون وظيفة مستقلة في المؤسسة تقوم بكشف الأخطاء والتلاعبات والغش في مخرجات نظام المعلومات المحاسبي والتقييم الدوري للسياسة المحاسبية والمالية والتأكد من أنها تسير حسب الخطة الموضوعة، وكذلك التأكد من دقة البيانات المحاسبية المستعملة في الدفاتر والسجلات التي يمكن الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات ورسم السياسة المتبعة من طرف المؤسسة .

الإشكالية:

" إلى أي مدى يمكن أن يساهم إستخدام نظام المعلومات المحاسبي لدى المحاسبين والمراجعين الداخليين في المؤسسة الإقتصادية في تحسين عملية المراجعة الداخلية في ولاية إليزي؟"

وللإجابة على الإشكالية السابقة نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما الغرض من نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الإقتصادية ؟
- ما هي مراحل عملية المراجعة الداخلية في المؤسسات الإقتصادية ؟
- ما هي علاقة نظام المعلومات المحاسبي بعملية المراجعة الداخلية ؟
- هل يوجد اختلاف في جودة نظام المعلومات المحاسبي حسب سن، مستوى تعليمي، سنوات خبرة رتبة وظيفية لأفراد العينة؟

للإجابة على التساؤلات المذكورة سابقا تم وضع فرضيات مبدئية وفقا لإشكالية الدراسة، لدراسة إثبات أو نفي الفرضيات، وتتمثل فرضيات الدراسة فيما يلي:

- يتمثل الهدف الأساسي لنظام المعلومات المحاسبي في تحقيق أهداف المؤسسة .
- تتم عملية المراجعة الداخلية في المؤسسات الجزائرية من خلال جمع البيانات والتأكد من صحتها.
- توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين جودة نظام المعلومات المحاسبي والمراجعة الداخلية.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في جودة نظام المعلومات المحاسبي حسب سن، مستوى تعليمي، سنوات خبرة، رتبة وظيفية لأفراد العينة.

2. دوافع إختيار موضوع الدراسة

تم اختيار موضوع الدراسة لعدة أسباب عديدة والتي من بينها نذكر مايلي:

- أهمية المعلومة التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة وضرورة التقييم الدائم للإجراءات المتبعة للحصول على معلومات موثوق فيها إلى جانب تفادي وإكتشاف أي شكل من أشكال الأخطاء والغش؛
- تعتبر المراجعة الداخلية العمود الفقري للمراجعة الداخلية والخارجية، وذلك من خلال تقييم المعلومات وإكتشاف الأخطاء، وتحديد مسؤولية مرتكب الخطأ إن وجد؛
- التحسيس بمهمة الموضوع فهو من جهة يتطرق إلى نظام المعلومات المحاسبي ومن جهة أخرى إلى المراجعة الداخلية.

3. أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- إبراز إطار ظهور مفهوم نظام المعلومات المحاسبي؛
- عرض لمختلف مكونات نظام المعلومات المحاسبي؛
- تحديد مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في تحسين المراجعة الداخلية، وأثر ذلك على تحسين نوعية المعلومات المحاسبية؛
- إبراز العلاقة بين المراجعة الداخلية ونظام المعلومات المحاسبي.

4. أهمية الدراسة

تتجلى أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على أهمية قيام نظام المعلومات المحاسبي بضمان قدر أكبر من الثقة والدقة في المعلومات المحاسبية وما ينجر عنه من مراقبة لمختلف الأنظمة الوظيفية في المنظمة بإعتبارها المصدر الرئيسي لتدفقات البيانات والتي تعتبر مدخلات لنظام المعلومات المحاسبي، وهو ما يستلزم التعمق في دراسة النظام والإجراءات التي تتحكم في تسيير تنقل البيانات والمعلومات فيما بينها .

5. حدود الدراسة

- الحدود الزمنية

إمتدت هذه الدراسة منذ يوم توزيع الاستبيان في 25 /03 /2021 إلى غاية تجميعه يوم 11/04/2021.

- الحدود المكانية

تم توزيع الاستبيان على عينة من المحاسبين والمراجعين الداخليين في المؤسسات الإقتصادية لولاية إيليزي.

6. منهج الدراسة

تم الإعتماد على المنهج الوصفي، الذي من خلاله تم عرض أهم ما جاء في الدراسات النظرية والتطبيقية السابقة التي عاجلت موضوع دور إستخدام نظام المعلومات المحاسبي في تحسين عملية المراجعة الداخلية، ولربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي، دراسة إستطلاعية على عينة من المحاسبين والمراجعين الداخليين.

7. الأدوات المستخدمة في الدراسة

من أجل جمع البيانات التي تخدم هدف دراستنا إستعنا بأداة استبيان تم تصميمه وفقا للخطوات المنهجية المتعارف عليها، يشمل ثلاث محاور أساسية؛ المحور الأول حول البيانات الشخصية، أما المحور الثاني يشمل جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة، والمحور الأخير عملية المراجعة الداخلية في المؤسسات الإقتصادية.

8. مرجعية الدراسة

تم الإعتماد في الجانب النظري للدراسة على كتب، مقالات، أطروحات ومذكرات تطرقت لموضوع نظام المعلومات المحاسبي والمراجعة الداخلية، وأوضحت العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبي والمراجعة الداخلية.

9. هيكل الدراسة

من أجل معالجة موضوع الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول: الفصل الأول تم التطرق إلى الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي من خلال ثلاث مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى عموميات حول نظام المعلومات المحاسبي من تعاريف وتطور تاريخي، أما المبحث الثاني عرضنا فيه آلية عمل نظام المعلومات المحاسبي، والمبحث الثالث على مكونات نظام المعلومات المحاسبي والأطراف المستفيدة منه. أما الفصل الثاني الذي يتمثل في الإطار النظري للمراجعة الداخلية، مقسم إلى ثلاث مباحث، حيث يتمثل المبحث الأول من عموميات حول المراجعة الداخلية، أما المبحث الثاني معايير وأنواع ومراحل المراجعة الداخلية أما المبحث الثالث يتمثل في العلاقة بين المراجعة الداخلية ونظام المعلومات المحاسبي .

أما الفصل الثالث فقد خصص للدراسة التطبيقية، عن طريق تصميم إستبيان إعتمادا على فرضيات الدراسة وكذا إطلاعنا على بعض الإستبيانات السابقة المعدة في نفس السياق، حيث تم تقسيم الفصل الثالث إلى ثلاث مباحث، تم التطرق في المبحث الأول إلى الخطوات المنهجية للدراسة التطبيقية، أما المبحث الثاني فخصص لعرض

وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية، أما المبحث الثالث تم تخصيصه لعرض وتحليل نتائج إختبار الفروق وإختبار فرضيات الدراسة.

10. الدراسات السابقة:

لقد كان ولا يزال هذا الموضوع مجالاً خصباً للعديد من البحوث والدراسات، لقد إهتم العديد من الأساتذة الجامعيين والهيئات المهنية والعلمية في العالم بالبحث وتقديم الكثير من الأعمال، تناولت موضوع دور إستخدام نظام المعلومات المحاسبي في تحسين خدمة المراجعة الداخلية، إلى جانب العديد من الباحثين الجزائريين تطرقوا إلى دراسات تقترب من الإشكالية التي تناولناها وأذكر على سبيل المثال :

أولاً: الأعمال التي تطرقت إلى نظام المعلومات المحاسبي:

1- علوم محمد لمين، (2016/2015)، دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين التدقيق الداخلي

بالمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بمختلف الجوانب النظرية والتنظيمية والعملية للتدقيق الداخلي، وتسليط الضوء على أهم التحديات في هذا المجال، بالإضافة إلى تحديد ميكانيزمات نظام المعلومات المحاسبي وإبراز أهميته ودوره في تحسين و تفعيل التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية، ومن اجل التعمق وفهم مختلف جوانب الموضوع وكشف أبعاده قام بدراسة ميدانية لديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة معتمداً في ذلك على مختلف أدوات البحث والمتمثلة في المقابلة، الملاحظة، القوائم الاستقصائية، بالإضافة إلى دراسة وتحليل مختلف الوثائق والبيانات الخاصة بالديوان.

وخلصت هذه الدراسة إلى أن درجة فهم ودراية المدقق الداخلي لإجراءات تصميم وتنفيذ كل من نظام المعلومات المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية المطبق بالمؤسسة، يمكنه من أداء مهامه بفعالية وبأقل تكلفة ممكنة.

2- دراسة محمد موسى فرج الله بعنوان، (2011)، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية

في ظل ظروف عدم التأكد، وهي مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة غزة.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في تخفيض درجة عدم التأكد المحيطة بعملية اتخاذ القرارات، وإعداد قائمة بالمعايير التي تساعد الإدارة على اتخاذ القرارات الإدارية في ظل هذه الظروف بالإضافة إلى معرفة طبيعة وقوة العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية والظروف والمتغيرات المحيطة بعملية اتخاذ القرارات، ودراسة الخصائص والمتطلبات التي يجب مراعاتها في المعلومات المحاسبية لمواجهة الاحتياجات الإدارية وذلك من خلال تطبيق الدراسة على البنوك التجارية العاملة بقطاع غزة.

حيث إعتد الباحث في هذه الدراسة على إعداد إستبانة تم تصميمها لهذا الغرض، حيث تم توزيعها على عينة الدراسة البالغة (116) مفردة تم اختيارها بأسلوب الحصر الشامل لمجتمع الدراسة، وقد تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي .

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن المعلومات المحاسبية تساعد متخذي القرارات في البنوك التجارية العاملة بقطاع غزة على تخفيض حالة عدم التأكد المحيطة بعملية اتخاذ القرارات الإدارية، وبالتالي اتخاذ قرارات رشيدة؛
 - توافر خصائص الجودة في المعلومات المحاسبية التي يتم الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات الإدارية في ظل ظروف عدم التأكد في البنوك التجارية العاملة بقطاع غزة.
- ثانيا: الأعمال التي تطرقت إلى المراجعة الداخلية :

1- حسام سعيد أبو وطفة، (2009)، دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

تناولت الدراسة بالتحليل والمناقشة دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الإستثمارات المالية في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مع عرض سريع لمفهوم المراجعة الداخلية وتطور المعايير المهنية للمراجعة الداخلية في ضوء المهام والمسؤوليات المتعلقة بها، والتطرق لمفهوم الاستثمارات المالية ودور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية هذه الاستثمارات، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: أن هناك دور ملموس لوظيفة المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الإستثمارات المالية، وأن عمل المراجعة الداخلية يتركز على عناصر أساسية يتحدد درجة تأثيرها في الإستثمارات المالية والمتمثلة في إستقلالية وموضوعية المراجع الداخلي وجودة أداء عمل المراجع الداخلي.

2- دراسة موسى محمد مبروك، (2010)، دور المراجعة الداخلية في ترشيد قرارات الإدارة العليا، رسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، جامعة طرابلس، ليبيا، دراسة ميدانية على الشركات الصناعية الليبية طرابلس .

تهدف هذه الدراسة للتعرف على مدى مساهمة هيكل المراجعة الداخلية ودورها في ترشيد قرارات الإدارة العليا على مستوى الشركات الصناعية الليبية وذلك من خلال الرقابة واتخاذ القرارات. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لبيان مدى مساهمة المراجعة في تحسين قرارات الإدارة من اجل الارتقاء بمستوى أداء المؤسسة .

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

- وجود قصور في دور المراجعة الداخلية في متابعة تنفيذ قرارات الشراء والإيجار؛
- قصور في تقديم المعلومات اللازمة عند إتخاذ القرارات الخاصة بإنشاء خطوط إنتاج جديدة وعدم قيام المراجعة الداخلية بالكشف عن الحالة المتهالكة للأصول التي تحتاج إلى عملية إحلال أو تطوير .

ثالثا: الدراسات الأجنبية:

نحاول عرض أهم الدراسات السابقة باللغة الأجنبية التي لها علاقة بالدراسات الحالية.

1- J Goodwin-Stewart, P Kent – Managerial Auditing Journal, 2006.

"The use of internal audit by Australian companies".

هدف هذه الدراسة يتمثل في الوقوف على مدى اعتماد المراجعة الداخلية في الشركات الأسترالية والعوامل التي أدت لتبني وظيفة المراجعة الداخلية وذلك من خلال إستبيان شمل عينة من الشركات المدرجة في البورصة، وتوصلت هذه الدراسة للنتائج التالية:

- ثلث الشركات فقط تبنت وظيفة المراجعة الداخلية؛

- العامل الأساسي وراء وظيفة المراجعة الداخلية هو حجم الشركة؛

- أوصت الدراسة بضرورة دعم إدارة المراجعة الداخلية بموظفين على مستوى عالي من الكفاءة المهنية.

2- Ester Gras-Gil & Salvador Marin-Hernandez & Domingo Garcia-

Perez de Lema, 2012. **"Internal audit and financial reporting in the**

Spanish banking industry".

هدف هذه الدراسة هو اختبار العلاقة بين وظيفة المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية، وبينت هذه

الدراسة أهمية المراجعة الداخلية في ضمان جودة التقارير المالية محليا ودوليا حيث اعتمدت على الإستبانة من خلال جمع المعلومات من مختصي المراجعة الداخلية وتحليلها في البنوك الإسبانية .

حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن التقارير المالية ذات الجودة العالية في البنوك على علاقة وطيدة بدرجة

التعاون بين المراجعين الداخليين والخارجيين في إعداد تقارير المراجعة السنوية .

توصلت الدراسة أيضا على حتمية مشاركة المراجعة الداخلية في مراجعة القوائم المالية من أجل تحسين جودة

التقارير .

الفصل الأول:

الإطار النظري لنظام

المعلومات المحاسبي

تمهيد:

ما يشهده محيط المؤسسة الإقتصادية اليوم، من تغيرات وتطورات سريعة في مختلف المجالات سواءا الإقتصادية، الإجتماعية، السياسية والتكنولوجية، كما يستوجب عليها ضرورة إستخدام نظام للمعلومات حتى يسهل لها معالجة الكم الهائل من المعلومات، وقد إستفادت المؤسسة الإقتصادية من نتاج التطور التكنولوجي خاصة في مجال جمع وتحليل البيانات المختلفة والمرتبطة بمختلف أوجه النشاط، وعلى رأسها المجال المحاسبي، الذي يعبر عن تلك الأرقام المتغيرة من لحظة لأخرى حيث تتطلب كل الدقة في حفظها ومعالجتها، وهذا ما يمكن ترجمته بما يعرف بنظام المعلومات المحاسبي .

وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى :

المبحث الأول: عموميات حول نظام المعلومات المحاسبي .

المبحث الثاني: آلية عمل نظام المعلومات المحاسبي .

المبحث الثالث: مكونات نظام المعلومات المحاسبي والأطراف المستفيدة منه .

المبحث الأول: عموميات حول نظام المعلومات المحاسبي

مع التطور الذي ظهر في الآونة الأخيرة والذي أدى إلى تعقد العملية الإدارية وصعوبة التحكم فيها مما جعل نظام المعلومات المحاسبي ذو أهمية كبيرة وعنصر أساسي لتدعيم القرارات الإدارية، إذ تعمل المحاسبة كنظام للمعلومات وما تحتويه من أنظمة فرعية على جمع البيانات ومعالجتها، ومن ثم تحويلها إلى معلومات مفيدة وموثوقة تلبي إحتياجات المستخدمين لها في إتخاذ القرارات الرشيدة، وعليه تهدف دراستنا من خلال هذا المبحث إلى التطرق للعناصر التالية :

- مفاهيم حول نظام المعلومات .
- مفهوم نظام المعلومات المحاسبي .
- أهمية نظام المعلومات المحاسبي .

المطلب الأول: مفاهيم حول نظام المعلومات .

أولاً : النظام

1- تعريف النظام: توجد عدة تعاريف للنظام نذكر منها ما يلي :

يعرف النظام بأنه " النظام هو مجموعة من المكونات أو العناصر الأساسية التي تتعلق ببعضها البعض وتتجه نحو تحقيق هدف أو أهداف مشتركة " ¹.

كما يعرف أيضاً: " هو مجموعة من الأجزاء التي تتفاعل وتتكامل مع بعضها البعض ومع بيئتها، لتحقيق هدف أو أهداف معينة " ².

" النظام إطار متكامل من هدف واحد أو أكثر من هدف وهو يقوم بالتنسيق فيما يقوم بين الموارد المطلوبة لتحويل المدخلات إلى مخرجات، والموارد قد تكون خامات، آلات، طاقات وذلك بالإعتماد على نوع النظام " ³.
ومن التعاريف السابقة نصل إلى تعريف شامل للنظام بأنه : "النظام هو مجموعة مترابطة ومتجانسة من الموارد والعناصر الأفراد، التجهيزات، الآلات، الأموال، السجلات،...، التي تتفاعل مع بعضها البعض داخل إطار معين (حدود النظام) وتعمل كوحدة واحدة نحو تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف العامة في ظل الظروف أو القيود البيئية .

2- مكونات النظام: يتكون النظام من مجموعة من العناصر:

أ- المدخلات: وتتعلق بإستحصال وتجميع العناصر التي تدخل إلى النظام لكي تعالج. مثلاً: المواد الخام الطاقة البيانات، والجهود البشرية والتي يجب أن تتوفر وتنظم لأغراض المعالجة ⁴.

ب- العمليات التحويلية: تتحول المدخلات إلى مخرجات عن طريق العمليات التحويلية وقد تكون هذه

¹ - أحمد حسن علي حسين، نظام المعلومات المحاسبي، مكتبة الإشعاع، الاسكندرية، 1997، ص13.

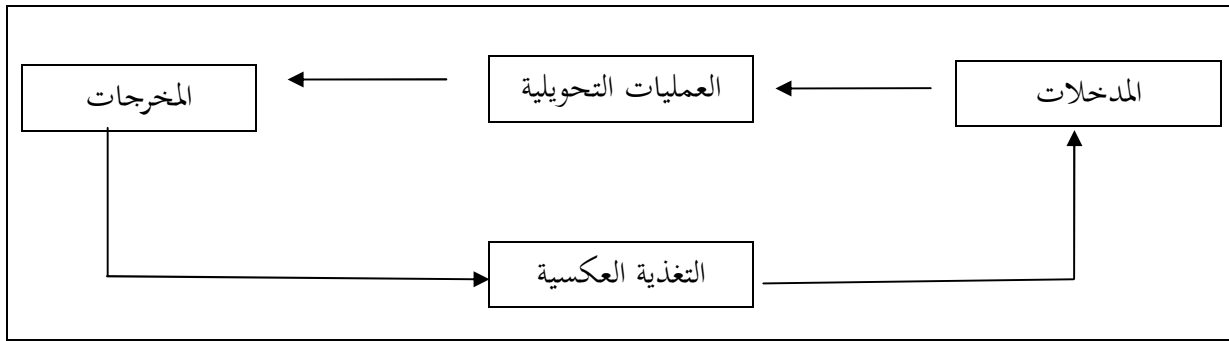
² - سلطان إبراهيم، نظم المعلومات الإدارية، مدخل اداري، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000، ص18.

³ - ثناء عبد القباني، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر ، 2003، ص09 .

⁴ - عماد عبد الوهاب الصباغ، نظم المعلومات ماهيتها ومكوناتها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص13 .

- العمليات في شكل آلة أو إنسان أو حاسب آلي أو مهام تؤدي بواسطة أعضاء المؤسسة¹ .
- ت - **المخرجات**: هي الناتج النهائي من النظام، وقد تكون في شكل منتجات، خدمات، أو معلومات، ... الخ وهي ترتبط بالهدف من وجود النظام، وتصنف إلى ثلاثة أنواع:²
- مخرجات تستهلك مباشرة بواسطة أنظمة أخرى .
 - مخرجات تستهلك داخل النظام .
 - مخرجات يتم التخلص منها في شكل نفايات أو عوائد، تدخل في البيئة الطبيعية، كالماء، الهواء، ... الخ
- ج- **التغذية العكسية (back feed)**: أن التغذية العكسية جزء من مدخلات النظام، كما تعتبر التغذية العكسية من الخصائص والمميزات الأساسية في النظم³ .
- والشكل التالي يبين مكونات النظام.

الشكل رقم (1-1) : مكونات النظام .



المصدر : عبد الرحمان الصباح، نظم المعلومات الادارية، دار زهران للنشر، الأردن، 1998، ص152 .

ثانيا المعلومات :

تعريف المعلومات: قبل أن نعرف المعلومات لابد من تعريف البيانات أو المعطيات .

البيانات: "هي الوصف الأولي للأشياء والمعاملات وهي مسجلة ومصنفة ومخزنة، ولكن غير منتظمة لتعطي معنى واحد، فهي المادة الأولية الخام التي تدخل كمدخلات، ليتم معالجتها لتعطي معلومات على شكل مخرجات"⁴ .

أما **المعلومات** تعرف كالآتي: "هي عبارة عن البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كاملا بالنسبة لمستخدم ما، مما يمكنه إستخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية لإتخاذ القرارات"⁵ .

وتعرف أيضا: "المعلومة بأنها المعرفة التي لها معنى، ومفيدة في تحقيق الأهداف"⁶ .

تتخذ المعلومة مفهوما مزدوجا داخل المؤسسة، أي أنها تغطي حقيقة مزدوجة :

¹ - عبد الرحمان الصباح، نظم المعلومات الادارية، دار زهران للنشر، الأردن، 1998، ص152 .

² - علي عبد الهادي مسلم، مذكرات في نظم المعلومات الادارية، المبادئ والتطبيقات، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر الإسكندرية، مصر، 1994، ص52 .

³ - عبد الرحمان الصباح، مرجع سابق، ص152 .

⁴ - فايز جمعة صالح النجار، نظم المعلومات الإدارية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص13 .

⁵ - عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة للتصميم والإنتاج، عمان، الأردن، 2006، ص13 .

⁶ - ثناء عبد القباني، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص09 .

- من وجهة نظر التقني: تمثل المعلومة من خلال أي إشارة يمكن أن ترسل وتخزن، وهذا المفهوم للمعلومة يتطابق مع الإعلام الآلي .
- من وجهة نظر المستعمل: يمكن إعتبار المعلومة على أنها كل عنصر معرفة بإمكانه تسهيل إستغلال نظام تسيير لإيجاد حل لمشكل ما .
- من خلال التعاريف أعلاه يمكن إستنتاج ما يلي :
- يستخدم لفظ معلومات للدلالة على بيانات تم تجهيزها أو تحويلها لكي تصبح ذات منفعة لطرف يحتاج إليها ومن ثم فإن البيانات عبارة عن مجموعة من الحقائق التي تجمع، وتسجل، وتخزن وتتم معالجتها من خلال نظام المعلومات، والبيانات تمثل عوامل ملاحظة أو مؤشرات لقياس نشاطات العمل لدى صانعي القرار أو لمستخدمي هذه البيانات .¹

ثالثا: نظام المعلومات

تعريف نظام المعلومات:

- يعرف نظام المعلومات على أنه: "النظام الذي يتضمن مجموعة متجانسة ومترابطة من الأعمال والعناصر والموارد وتقوم بتجميع وتشغيل وإدارة ورقابة البيانات بغرض إنتاج وتوصيل معلومات مفيدة لمستخدمي القرارات من خلال شبكة من قنوات وخطوط الإتصال " .²
- كما يعرف أيضا على أنه: " مجموعة من الموارد والوسائل والبرامج والأفراد والمعطيات والإجراءات التي تسمح بجمع ومعالجة وإيصال المعلومات على شكل نصوص، صور، رموز،...الخ، في المؤسسة " .³

المطلب الثاني: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي

يعد مصطلح النظام من المصطلحات الشائعة والمستخدم بكثرة في مختلف المجالات الإقتصادية، ونجد أن هناك صعوبة في تحديد تعريف دقيق وموجز لهذا المصطلح ومن هنا برزت عدة تعاريف للنظام .

أولا : تعريف النظام

لقد وردت عدة تعاريف لمفهوم النظام نذكر منها أن النظام عبارة عن :

- "مجموعة أو تجمع من الأشياء المرتبطة ببعض التفاعلات المنتظمة أو المتبادلة لأداء وظيفة معينة " .⁴
- " مجموعة من الأجزاء التي تتفاعل وتتكامل مع بعضها البعض ومع بيئتها لتحقيق هدف أو عدة أهداف معينة " .⁵
- "مجموعة من العناصر المرتبطة والمتداخلة التي تكون متكاملة فيما بينها " .⁶

¹- نطال محمود الزمحي، زياد عبد الحليم الذبيبة، نظم المعلومات المحاسبية، دار المسير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص16 .

²- أحمد حسين علي حسين، مرجع سابق، ص21 .

³- Robert Reix. **Traitement des informations**. Edition Vuibert. Paris. 2001. P165 .

⁴- محمد السعيد خشبة، نظم المعلومات (المفاهيم ، التحليل ، التصميم) ، مطابع الوليد ، مصر ، 1992 ، ص 11

⁵- إبراهيم سلطان، نظم المعلومات الإدارية (مدخل إداري)، الدار الجامعية، مصر ، 2000 ، ص17 .

⁶- عماد الصباغ، نظام المعلومات " ماهية ومكونات"، دار وائل، عمان، 2004 ، ص 14

- "مجموعة من العناصر التي تحكمها علاقات تفاعل وتبادل وإتساق للوصول للأهداف المحددة والمشاركة"¹ من خلال هذه التعاريف يمكن إستنتاج التعريف التالي :
- نظام المعلومات هو مجموعة من العناصر المترابطة أو الأجزاء المتفاعلة في بيئة ما وداخل حدود معينة تتفاعل هذه العناصر وتتكامل مع بعضها البعض ومع بيئتها لتحقيق هدف أو أهداف معينة . ويمكن القول أن النظام هو مجموعة من العناصر المترابطة تتفاعل وتتكامل فيما بينها ومع بيئتها لتحقيق أهداف مشتركة.

ثانيا : تعريف نظام المعلومات

- إن نظم المعلومات تتكون من مجموعة متنوعة من المفاهيم العلمية التي تشكل عنوانا واحدا وتوفر إحتياجات المستفيدين من المعلومات لتساعدهم للقيام بأعمالهم بكفاءة وفعالية، ومن أهم هذه التعاريف ما يلي :
- إطار يتم من خلاله تنسيق الموارد (البشرية والآلية) لتحويل المدخلات (بيانات) إلى مخرجات (معلومات) لتحقيق أهداف المشروع "².
- "أنه مجموعة من العاملين والإجراءات والموارد التي تقوم بتجميع البيانات ومعالجتها ونقلها، لتتحول إلى معلومات مفيدة وإيصالها إلى المستخدمين بالشكل الملائم والوقت المناسب، من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف المسندة إليهم "³.
- لقد عرفت جمعية نظم المعلومات الأمريكية نظام المعلومات بأنه " نظام آلي يقوم بجمع وتنظيم وإيصال وعرض المعلومات، لإستعمالها من قبل الأفراد في مجالات التخطيط والرقابة للأنشطة التي تمارسها الوحدة الاقتصادية "⁴.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن نظام المعلومات هو مجموعة من الإجراءات التي تقوم بجمع وإسترجاع وتشغيل وتخزين وتوزيع المعلومات، لتدعيم إتخاذ القرارات والرقابة في التنظيم والتنسيق والرقابة ومساعدة المسيرين والعاملين في حل المشاكل وتطوير المنتجات المقدمة وخلق المنتجات الجديدة.

ثالثا : تعريف نظام المعلومات المحاسبي

- يظم النظام المحاسبي مجموعة من الأنظمة الفرعية والتي تعمل فيما بينها بنسق وتكامل تام، وهذه الأنظمة مثل نظام المحاسبة نظام المستودعات، نظام المبيعات والعملاء، نظام المشتريات والموردين، ويعالج هذا النظام السندات المحاسبية المختلفة بأنواعها، القيد والقبض، والصرف النقدي والشيكات، ويعالج سندات المستودعات من إدخال وإخراج وشطب... الخ، ويمكن ذكر عدة تعاريف لنظام المعلومات المحاسبي منها :
- هو النظام الذي يجمع ويعالج بيانات العمليات وينشر المعلومات المحاسبية للأطراف المهتمة بنظام المعلومات المحاسبي "⁵.

¹- نواف محمد، عباس الرماحي، تصميم نظم المعلومات المحاسبية وتحليلها، دار الصفاء للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص 15 .
²- سعد غالب ياسين، أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، دار المناهج، عمان، 2007، ص 28
³- قاسم عبد الرزاق محمد، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة دار الثقافة، الأردن، 2004، ص 15
⁴- مهدي مأمون الحسين، نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص 45
⁵- مصطفى صالح سلامة، نظم المعلومات المحاسبية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص 09

- " هو أحد مكونات التنظيم الإداري يختص بجمع، تبويب، معالجة، تحليل وتوصيل المعلومات المالية والكمية لإتخاذ القرارات إلى الأطراف الداخلية والخارجية ".¹
- " يعتبر أحد مكونات التنظيم الإداري، ويختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لإتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية (كالجهاز الحكومية والدائنين والمستثمرين) وإدارة المؤسسة، وهو أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات الإداري ".²
- إستنادا إلى التعاريف السابقة يمكن القول أن نظام المعلومات المحاسبي هو عبارة عن مجموعة الأفراد والإجراءات وتقنيات المعلومات، التي تسعى إلى تحويل البيانات التي تم جمعها إلى معلومات، من خلال معالجتها والتي تفيد في عملية إتخاذ القرار وتمكن الإدارة من تخطيط وتنفيذ ومراقبة النشاطات.

المطلب الثالث: أهمية نظام المعلومات المحاسبي

- تتجسد أهمية نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة من خلال النقاط التالية:³
- توفير المعلومات اللازمة لإنجاز العمليات اليومية: تقوم المؤسسة بمجموعة العمليات اليومية مثل بيع المنتجات، إستلام نقديات من العملاء، دفع شيكات إلى الموردين،... الخ، تتطلب هذه العمليات معالجة محاسبية من خلال تسجيلها في الدفاتر المحاسبية والمستندات، وبالتالي توفر للمؤسسة معلومات يومية متواصلة تمكنها من إنجاز المهام والعمليات الجارية اليومية.
- توفير المعلومات اللازمة لعملية إتخاذ القرار: تتخذ المؤسسة مجموعة من القرارات سواء اليومية المتعلقة بالقرارات التشغيلية (بيع، شراء،... الخ) أو قرارات أخرى ضرورية لعملية التخطيط والرقابة، فهذا يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أهم المصادر الأساسية لدعم هذه القرارات داخل المؤسسة .
- توفير المعلومات اللازمة التي تساعد على تقييم النشاط الإداري والتي تبين مدى نجاعة الأداء الإداري داخل المؤسسة من خلال توفير المعلومات للمساهمين، الموردين، الجهات الحكومية، العملاء البنوك،... الخ وخصوصا المسيرين من أجل تقييم مدى فعالية الأداء الإداري داخل المؤسسة .
- تقديم عدد من المساهمين خاصة عند إستحداث نظام محاسبي جديد، حيث ينظم الأعمال آليا ويقلل الأخطاء ويقدم خدمات جيدة ومبتكرة للزبائن .
- يوفر نظام المعلومات المحاسبي التكاليف، وبالتالي يساهم في إضافة مميزات تنافسية للمؤسسة التي تطبقه حيث يساعد في رفع قيمة الخدمات والمنتجات المقدمة للعملاء عن طريق تحسين كفاءة العمليات.

¹- احمد حلمي وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية (مدخل تطبيقي معاصر)، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، الأردن، 2003، ص 14

²- زياد عبد الحليم الذبيبة وآخرون، نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص 33 .

³- عيادي عبد القادر، دور وأهمية نظام المعلومات المحاسبي في إتخاذ قرارات التمويل، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2007 - 2008، ص 351.

المبحث الثاني: آلية عمل نظام المعلومات المحاسبي

سنتناول في هذا المبحث خطوات تصميم نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة، وآلية عمل نظام المعلومات المحاسبي، وأهداف نظام المعلومات المحاسبي .

المطلب الأول: خطوات تصميم نظام المعلومات المحاسبية

تتعدد الطرق والأساليب التي يمكن إستخدامها في مجال تصميم وتطوير النظم، وهي مجموعة من الخطوات والمراحل التي تحدد كيفية تطوير أو تصميم النظام من مرحلة التخطيط إلى غاية الرقابة عليه، وتمر عملية تصميم نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الإقتصادية بعدة مراحل وهي¹ :

أولاً: مرحلة تخطيط نظام المعلومات المحاسبية: التخطيط هو عملية ذكية وتصرف ذهني لعمل الأشياء بطريقة منظمة، بالتفكير قبل العمل والعمل في ضوء الحقائق بدلا من التخمين، كذلك بالنسبة للتخطيط لنظام المعلومات المحاسبي فهو يساعد على الدراسة المنظمة المسبقة لتطوير أو تصميم نظام المعلومات المحاسبي، بحيث يقوم على تقريب المستقبل المجهول ويقلل من مخاطر عدم التأكد، والقيام بتطوير نظام المعلومات المحاسبي يعد بحد ذاته مشروع يحتاج إلى دراسة مسبقة يعتمد عليها في إتخاذ قرار الإستمرار في التطوير لذلك المشروع أو التوقف² . وهذه الدراسة تتطلب³ :

- **دراسة طبيعة المؤسسة:** تعتبر أول مهام لمصمم النظام الذي يجب أن يتعرف على المناخ والبيئة التي يعمل في إطارها. ويتعلق ذلك من خلال تجميع البيانات المتعلقة بملكية المؤسسة وشكلها القانوني، وطبيعة نشاط المؤسسة سواء كانت مؤسسة ذات طابع تجاري أو صناعي، ونوعية المنتجات التي تنتجها أو تزاول مهمة شرائها وبيعها ونظم الشراء والبيع المطبقة، والهيكلة التنظيمية للمؤسسة، ومهام كل قسم من أقسامه وكذا العلاقات القائمة بينها .

- **دراسة النظام المحاسبي القائم:** التعرف على درجة كفاية ما به من تفصيلات للوفاء بإحتياجات المؤسسة من البيانات ونقاط القوة والضعف في النظام .

ثانياً: مرحلة تحليل نظام المعلومات المحاسبي: ويتمثل تحليل الأنظمة في عملية تقييم نظام المعلومات المحاسبي الحالي والبيئة التنظيمية التي يعمل بها حتى يتسنى تحديد التوصيات الخاصة بتحسين النظام الحالي. وللقيام بمرحلة التحليل يجب تتبع عدة خطوات⁴ :

- **تحديد أهداف نظام المعلومات المحاسبي:** يبدأ محلل الأنظمة بمعرفة الأهداف العامة للنظام، وذلك من خلال التعرف على الأهداف العامة للمشروع وترجمة هذه الأهداف العامة للنظام إلى أهداف تفصيلية ويمكن

¹ - إيمان فاضل السمراي، مرجع سابق، ص ص 216 - 230

² - محمد يوسف حفناوي، نظم المعلومات المحاسبية، عمان، اردن، دار وائل للنشر، 2001، ص 165

³ - درحمون هلال، المحاسبة التحليلية: نظام معلومات للتسيير ومساعد على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الإقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، 106 - 107 ، بحث منشور على

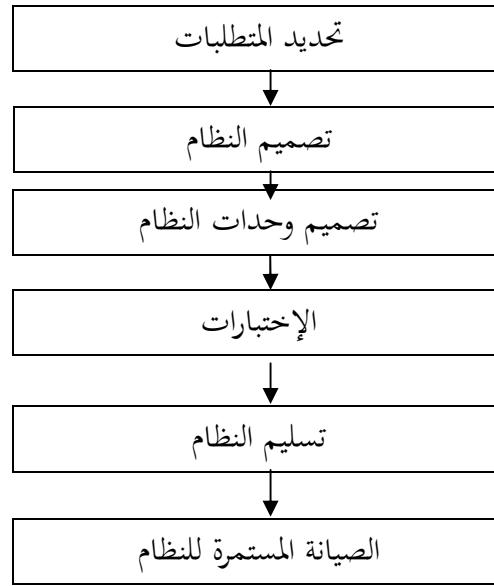
الموقع www.fares.boubakou.edu.dz

⁴ - كمال الدين الدهراوي، مرجع سابق، ص ص 320-327

- معرفة الأهداف التفصيلية لنظام المعلومات المحاسبي بعد تقسيم النظام إلى نظم فرعية أخرى .
- **متطلبات نظام المعلومات المحاسبي:** يقوم محلل الأنظمة بتحديد متطلبات نظام المعلومات المحاسبي من خلال عدد من الأسئلة مثل :
 - ما الذي سيؤديه النظام؟
 - ما هو حجم البيانات المطلوبة؟
 - من أين تأتي بالبيانات الداخلة للنظام؟
 - ويمكن صياغة الغرض من النظام في شكل أنواع المعلومات المطلوبة وكيفية تقديمها.
 - **تقييم النظام القائم:** يجب تقييم النظام القائم في ظل الأهداف السابق تحديدها والمعلومات التي تم تجميعها . وتبدأ عملية التقييم للنظام الحالي بدراسة تطبيقات النظام وتدفق البيانات والمستندات خلال النظام، والخطوة الثانية هي تحديد فعالية النظام القائم بالإجابة على السؤال :
 - هل يقوم النظام القائم بالعمل المحدد له كما ينبغي؟
 - وللإجابة على هذا السؤال يتم معرفة حاجة مستخدمي البيانات المحاسبية ومدى التوافق بين أهداف النظام وأهداف المشروع كله .
 - ثالثا: مرحلة تصميم النظام:** تشير عملية تصميم النظام إلى إعادة تجميع مكوناته وأجزائه، كما تعرف هذه المرحلة بأنها الخطوات والإجراءات المبينة على مرحلة التحليل، فالتصميم هو عملية إستخدام ما تم التوصل إليه في عملية التحليل النظم وأن مخرجات التحليل هي مدخلات عملية التصميم، وللقيام بالتصميم هناك عدة خطوات يجب إتباعها كالآتي¹ :
 - تحديد وتحليل متطلبات النظام.
 - التصميم المبدئي والأولي للنظام .
 - تصميم البرنامج.
 - إختيار الوحدات الممعة للبرنامج .
 - إختيار الوحدات المفصلة للبرنامج.
 - إختيار الوحدات بالشكل المتكامل.
 - تسليم النظام.
 - صيانة النظام.
- والشكل التالي يوضح ذلك:

¹ - ايمان فاضل السمراي، مرجع سابق، ص 222

شكل رقم (1-2): خطوات تصميم النظام



المصدر: إيمان فاضل السمراني، مرجع سابق، ص 255 .

رابعاً: مرحلة إستكمال وتنفيذ النظام: ويتم من خلال هذه المرحلة وضع التصميم المقترح موضع التنفيذ بشراء المعدات الخاصة بالحاسب الآلي وبرامج التشغيل المختلفة وتدريب الموظفين القدامى وتعيين موظفين جدد لديهم الخبرة الكافية لإدارة النظام الجديد. ويتم في هذه المرحلة ما يلي¹ :

- إعداد الموقع.
- تحديد التغييرات في الوظائف.
- إختيار وتعيين الموظفين.
- الحصول على أجهزة الحاسوب وتركيبها.
- وضع أساليب الرقابة والمعايير.
- نقل البيانات على ملفات التخزين الإلكترونية.
- الحصول على برامج الكمبيوتر.
- إختبار برامج الكمبيوتر.
- إختبار النظام الجديد والتخلص من النظام القديم.

خامساً: مرحلة تقييم وصيانة النظام :

- التقييم: بعد تشغيل النظام الجديد لفترة قصيرة يجب تقييم هذا النظام تقييماً شاملاً، سواء من الناحية الفنية أو من الناحية الإقتصادية والمالية.
- التقييم الفني: يتم فحص أداء النظام ومخرجاته، في حالة الإنحراف عن الأهداف الموضوعية.

¹ - كمال الدين الدهراوي، مرجع سابق، ص 361

- **التقويم المالي:** وذلك في ما يتعلق بتحليل التكاليف والمنافع وتكاليف النظام الجديد مقابل العوائد والمنافع المترتبة على تشغيله ومدى تحقيق النظام للأهداف الاقتصادية الموضوعية.
- **الصيانة:** يمكن إطالة عمر النظام الجديد من خلال برنامج صيانة مستمرة للنظام تجعله متلائماً مع البيئة التي يعمل فيها والتي تتصف بالتغيرات الشديدة على فترات قصيرة نسبياً .
- ويقصد بعملية الصيانة حذف أو إضافة أي تعديل أو تحسين في عنصر من عناصر النظام أو إحدى مكوناته .
- ولصيانة النظام جانبان، جانب المعدات والأجهزة وجانب البرمجيات .
- أ- **صيانة المعدات والأجهزة:** ويقوم بها عادة متخصص من خارج النظام كالشركة المورد والشركات المتخصصة في هذا العمل والتي يكون لديها الإمكانيات الفنية والبشرية لإنجاز هذا العمل، ويقتصر دور المسؤولين عن نظام المعلومات ومحلل النظم على متابعة عمل الأجهزة وكفاءتها، وإكتشاف أي خلل يطرأ عليها، أو حاجتها إلى التطوير وذلك من أجل إجراء الإصلاحات أو التحديثات اللازمة بواسطة المختصين .
- ب- **صيانة البرمجيات:** وتقع المسؤوليات على محلل النظم والفريق الذي يعمل معه من المبرمجين وتتضمن تعديل وتحسين برمجيات النظام لتعمل بكفاءة أكثر ولمواكبة أي تغيير يحدث في المؤسسة من أجل تزويدها بالمعلومات الضرورية في الوقت وبالشكل الملائم.¹

المطلب الثاني: آلية عمل نظام المعلومات المحاسبي

يملك نظام المعلومات المحاسبي المواصفات الخاصة بنظم المعلومات بصفة عامة، كما له مواصفات مميزة عن بقية النظم، وهي مرتبطة بالوظيفة المحاسبية، فهو يتعلق بالبيانات الاقتصادية الناتجة من الأحداث الخارجية أو العمليات الداخلية، ومعظم هذه البيانات يعبر عنها في صورة مالية (مثل قيمة المبيعات للمستهلكين) رغم أنها قد تكون غير مالية (مثل عدد ساعات العمل) وتترجم بعد ذلك إلى بيانات مالية، وفي جانب المخرجات فإن نظام المعلومات المحاسبي ينتج عنه مستندات وتقارير وقوائم وبعض المعلومات الأخرى المعبر عنها في صورة مالية تمثل عمليات تسجيل (كم من الأرباح حققت) ومعلومات رقابية (ما هو مقدار المدفوعات مقارنة بالميزانية) ومعلومات لإتخاذ القرارات (التكاليف والمنافع الخاصة بمنتج جديد)، وتمثل آلية عمل نظام المعلومات المحاسبي فيما يلي:²

أولاً: مدخلات نظام المعلومات المحاسبي: تشكل الأحداث الاقتصادية المعبر عنها بشكل نقدي المادة الخام التي يعالجها نظام المعلومات المحاسبي وتنشأ هذه الأحداث الاقتصادية من خلال ممارسة لفعاليتها وتتكون من أحداث اقتصادية تتم خارج المؤسسة، أحداث اقتصادية تتم داخل المؤسسة، وعلاقة المؤسسة مع البيئة المحيطة حيث يتم توثيق هذه الأحداث الاقتصادية من خلال الوثائق والمستندات الأساس في عملية التسجيل المحاسبي وتعتبر الدليل على حدوث الأحداث الاقتصادية كما أنها تقوم بعكس الأحداث الاقتصادية للمؤسسة لذلك تعتبر

¹ - كمال الدين الدهراوي، مرجع سابق، ص 361

² - كمال الدين الدهراوي، مرجع سابق، ص 53-56

بمثابة المادة الخام التي تقوم بتزويد نظام المعلومات المحاسبي بالبيانات التي تدخل في عملية المعالجة. **ثانياً: المعالجة في نظام المعلومات المحاسبي:** تقوم عمليات المعالجة في نظم المعلومات بتحويل البيانات المدخلة إلى معلومات، وتتضمن المعالجة في نظام المعلومات المحاسبي استخدام اليوميات والسجلات الأخرى من أجل تأمين تسجيل دائم وحسب التسلسل الزمني لمدخلات النظام فتستخدم اليوميات من أجل تسجيل العمليات المالية المحاسبية أما السجلات فتستخدم لتسجيل بقية الأنواع من العمليات التي تعد عمليات مالية مثل سجلات المخازن، سجلات تسليم الشيكات،... الخ، وتتم المعالجة عن طريق تشغيل البيانات في نظام المعلومات المحاسبي.

ثالثاً: مخرجات نظام المعلومات المحاسبي: تشكل القوائم المالية الناتج النهائي للنظام المحاسبي فهي تعكس نتيجة العمليات المالية التي قامت بها المؤسسة خلال السنة المالية وهي تقدم صورة صادقة وعادلة عن نتيجة الأعمال والمركز المالي. كما تشكل المصدر الرئيسي للمعلومات للعديد من الفئات ذات الصلة مع المؤسسة كالمستثمرين، الممولين، الدائنين، الهيئات الحكومية،... الخ، حيث نجد¹:

أ- **التقرير السنوي والقوائم المالية:** كل مؤسسة ملزمة قانونياً بإعداد قوائم مالية على الأقل مرة واحدة في السنة. أو يطلب من البنوك أو إرفاقها بالتصريحات الضريبية أو أسباب أخرى، وتتكون القوائم المالية عادة من الوثائق الأساسية التالية: الميزانية الختامية، جدول حسابات النتائج، قائمة الأرباح غير الموزعة، قائمة تقديرات الوضعية المالية (الموارد والإستخدامات)، الملاحق الأساسية للقوائم المالية، وتقرير المراقب والذي يعبر عن مدى دقة المعلومات التي تعرضها الوثائق المالية .

تقوم المؤسسة بتقديم القوائم المالية في تقرير سنوي مفصل، ويمكن أن يحتوي على :

- ملخص عن البيانات المرتبطة بالفاعلية في المؤسسة خلال السنة المالية، إلى جانب المقارنة بين الخمسة سنوات الأخيرة.

- رسالة من الإدارة العليا للمؤسسة موجهة إلى المساهمين وعادة موقعة من مدير مجلس الإدارة، تعليق وتحليل تقوم به الإدارة، وغالبا ما يكون معمقا ويتضمن وصفا للعوامل الإقتصادية والمالية والعوامل الأخرى المرتبطة بنشاطات المؤسسة، ونجد المنتجات الرئيسية أو الخدمات الرئيسة للمؤسسة، جزء يشرح أن مراجعة القوائم المالية والرقابة الداخلية للمؤسسة من مسؤولية الإدارة، القوائم المالية وتقرير المراقب، تفاصيل أخرى تتعلق بالمؤسسة، كمساعدي المديرين والمسيرين وكل المعلومات التي تعتبرها المؤسسة ذات أهمية. ويعتبر التقرير المالي الثقة الأساسية لعرض المعلومات المالية .

ب- **الميزانية الختامية:** "الميزانية هي قائمة مالية تعرض موارد المؤسسة، إلتزاماتها، وأرباحها في لحظة معينة، وهي وثيقة مجملة لكل ما قامت المحاسبة بتسجيله عن العمليات المؤسسة منذ نشأتها " .

¹ عيادي محمد أمين، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة، مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التدبير، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التدبير، قسم علوم التدبير، 2007-2008، ص 74 - 75

ت- **جدول حسابات النتائج:** " جدول حسابات النتائج هو ملخص يتم فيه مقابلة الإيرادات بالمصروفات خلال السنة التالية، وتبين هذه الوثيقة نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة خلال هذه الفترة. " ويتكون جدول حسابات النتائج من¹ :

الإيرادات: الإيراد يعبر عن زيادة في ذمة المؤسسة الناتجة عن نشاط هذه الأخيرة، وتتضمن الإيرادات في المبالغ أو القيم المحصلة أو التي سيحصل عليها :

- مقابل تقديم المؤسسة لسلع أو خدمات، كذلك المزايا التي منحت لها.

- مزايا إلترام قانوني موجود على عاتق العميل.

- إستثنائيا بدون مقابل .

- الإنتاج المخزن أو المستهلك خلال السنة المحاسبية.

- الإنتاج الثابت، استرجاع الإهلاكات والمؤونات وتكاليف السنوات السابقة.

- تحويل التكاليف، الأصول المتنازل عنها.

المصروفات: المصروف يعبر عن نقص في قيمة تركة المؤسسة نتيجة إحتياطات نشاط هذه الأخيرة، وتتضمن المصروفات :

- المبالغ أو القيم المدفوعة أو التي ستدفع مقابل السلع، التموين، والخدمات المستهلكة من طرف المؤسسة كذلك المزايا التي تمنحها المؤسسة، تنفيذ الإلتزام القانوني، إستثنائيا بدون مقابل، أقساط الإهلاك.

- قيم الممتلكات مخفضة بقيمة الإمتلاك للأصول المتنازل عنها، المسروقة، في إطار إجراءات خاصة .

د - الملاحق: رغم أن الميزانية وجدول الحسابات تقدم معلومات مهمة لمستخدميها، إلا أن هناك بعض المعلومات تتطلب تفصيلا أكثر وهو ما يتطلب إضافة الملاحق التي تكمل وتعلق عن المعلومات المقدمة في الميزانية وجدول حسابات النتائج. وتتضمن الملاحق القواعد والطرق المحاسبية المطبقة في إعداد الميزانية وجدول حسابات النتائج والتي تعتبر معروفة من طرف القارئ ويجب تجديد مخالقات القواعد والطرق وذكر الدوافع التي أدت إلى ذلك والوضعية المالية ونتيجة المؤسسة من جهة وتفصيل لمحتوى حسابات الميزانية وجدول حسابات النتائج من جهة أخرى . وتتكون الملاحق من عدة جداول:²

حركة الممتلكات، الإستثمارات، الإهلاكات، المؤونات، الحقوق، رأس المال الخاص، الديون، المخزونات استهلاكات السلع والمواد واللوازم، تكاليف التسيير، المبيعات والخدمات المقدمة، إيرادات أخرى، نتائج التنازل عن الأصول، التعهدات المحصل عليها والتعهدات المقدمة، معلومات مختلفة .

رابعا: الرقابة: وتتم عملية الرقابة على كل من المدخلات وعمليات المعالجة فتعرف الرقابة على أنها الخطة التنظيمية وكافة الطرق والمقاييس المتناسقة التي تتبناها المنظمة لحماية أصولها وضبط الدقة والثقة في بياناتها المحاسبية

¹ - عيادي محمد لمين، نفس المرجع، ص 76 .

² - عيادي محمد لمين، نفس المرجع، ص 76-77 .

والإرتقاء بالكفاءة الإنتاجية وتشجيع الإلتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة مقدما ويمكن إنجاز أهداف الرقابة الداخلية كالتالي:¹

- أ- **حماية الأصول:** ويقصد بها حماية كافة الأصول للمنظمة مثل: الأبنية والتجهيزات والأصول المتداولة مثل: الحسابات المدينة والنقدية من الخسائر التي قد تنتج عن الغش أو الخطأ أو الأمور الأخرى غير المرغوب فيها.
- ب- **دقة البيانات المحاسبية وتكاملها وملائمتها:** ويقصد بها أن تكون المعلومات كاملة وواضحة تعكس وضع المؤسسة الحقيقي وأن تقدم هذه المعلومات في الشكل الملائم والوقت المناسب.
- ج- **الإلتزام بالسياسات الإدارية:** تتم ترجمة أهداف المؤسسة إلى مجموعة من السياسات والخطط والإجراءات المتكاملة وتصدر في شكل قرارات وتعليمات من طرف الإدارة إلى منفذي العمليات المختلفة وبالتالي فإن التنفيذ الدقيق لهذه السياسات والخطط والإجراءات ينعكس على مدى تحقيق الأهداف.
- د- **الإستخدام الإقتصادي للكفاء للموارد:** ويعني ذلك تجنب أوجه الإسراف والقصور والتبذير في إستخدام الموارد المتاحة ومن ثم الإرتقاء بالكفاية الإنتاجية في إستخدام تلك الموارد وتعني الكفاية تحقيق الأهداف المطلوبة بأقل التكاليف الممكنة.

خامسا: المعلومات المرتدة: تعتبر المعلومات المرتدة الأداة التصحيحية للمخرجات أي أداة لتحقيق الرقابة على أداء النظام، ويمكن تقسيم المعلومات المرتدة إلى نوعين:

- **معلومات مرتدة تصحيحية:** يقصد بها إرجاع الأشياء إلى وضعها الصحيح .
- **معلومات مرتدة تطويرية:** تعمل على تطوير أداء النظام أو تغيير الأهداف .

المطلب الثالث: أهداف نظام المعلومات المحاسبي .

أن الغرض الرئيسي لأي نظام معلومات محاسبي هو توفير معلومات محاسبية لمختلف المستخدمين الداخليين كالإدارة أو الخارجين كالزبائن، وتوجد ثلاثة أهداف معينة يمكن تحديدها لمساعدة إنجاز الغرض الرئيسي:²

أولا: الدعم اليومي لمعايجة العمليات.

1-1 الدعم اليومي للعمليات: أن أي مؤسسة تقوم يوميا بعدد من الأنشطة والأحداث التي تسمى عمليات والعمليات المحاسبية هي العمليات المالية المتبادلة أي إنتقال قيمة أو منفعة بين طرفين نتيجة قرار أو عمل إداري تتضمن أحداث أو عمليات تبادل القيمة الإقتصادية مثل عمليات البيع التي تحدث في المؤسسة هو تبادل قيمة إقتصادية تمثل عملية محاسبية والتي أساسا يحولها ويعالجها نظم المعلومات المحاسبية، فمثلا عندما تشتري أي مؤسسة بضاعة على الحساب بناء على أمر شراء معين يؤدي هذا إلى حدوث عملية محاسبية حيث تزداد البضاعة في المخزن و يسجل المخزن أو المشتريات مدينا و يزداد الدائنون حيث يجعل دائما .

ومن هنا نرى العمليات غير المحاسبية أيضا يحولها ويعالجها نظام المعلومات المحاسبي لتمثيلها على العملية المحاسبية .

¹ - كمال الدين الدهراوي، مرجع سابق، ص 56 .

² - إبراهيم الجزراوي وعامر الجنابي، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 27 - 29

1-2 معالجة العمليات : تشمل معالجة العمليات المحاسبية وغير المحاسبية من خلال السجلات الرئيسية للمحاسبة بواسطة إجراءات معينة وأن معالجة العمليات تكون موحدة ضمن المؤسسات وأي عملية معينة . بمعنى آخر أن معالجة العمليات المتعلقة بالمبيعات الآجلة بمختلف الوحدات الإقتصادية تكون متشابهة سواء كانت وحدات تجارية أو خدمية و نفس السجلات المحاسبية تستخدم لهذه المعالجة لمختلف الوحدات إلا أنه من جهة أخرى تفاصيل إجراءات هذه المعالجة قد تختلف تبعا لتصميم النظام المحاسبي لكل مؤسسة . العمليات تعالج بواسطة أنظمة معالجة العمليات التي تعتبر أنظمة فرعية لنظام المعلومات المحاسبي . كل نظام معالجة للعمليات يحتوي على خطوات لنوع خاص من العمليات فعلى سبيل المثال أن نظام معالجة المبيعات إحدى الشركات يقسم إلى إستلام الطلب، فوترة الترحيل إلى حساب المدينين،... الخ، بهذا يمكن أن نحدد أو نعين نظام المعالجة هذا بدورة الإيرادات . أن مستخدمين مخرجات نظم معالجة العمليات يصنفون من المدراء و الموظفين ومختلف الأطراف الخارجين للشركة كالزبائن والمجهزين للطلبات والبنوك .

ثانيا: دعم اتخاذ القرار: الهدف الثاني المهم لنظام المعلومات المحاسبي هو توفير معلومات لعملية إتخاذ القرار الذي عادة يجب أن يتخذ بالتناسب مع عمليات المؤسسة التخطيطية والرقابية . وأن هذا الهدف غالبا ما يطلق عليه بمعالجة المعلومات .

فمثلا أن كثيرا من المؤسسات تستخدم نظام معلوماتها المحاسبي لمهمة معالجة المعلومات الحيوية . كتسليط الضوء على الإيرادات المتوقعة للعام القادم¹ .

حيث بمعرفة الأخير تستطيع المؤسسات إجراء التخطيط الضروري . أن نظام المعلومات المحاسبي عادة يوفر بعض المعلومات المطلوبة لعملية إتخاذ القرار فمثلا نظام المعلومات المحاسبي يوفر معلومات حول إتجاه الإيرادات للسنة الماضية والمستوى الحالي لها واستنادا لذلك تقوم الإدارة باتخاذ القرارات المطلوبة . ففي المؤسسات الضخمة يكون بعض الموظفين الرئيسيين ربما مشتركين أو ضمن عملية إتخاذ القرار فعلى سبيل المثال:

محاسب التكاليف ينشأ تقرير يتعلق بالتكاليف الفعلية لمكونات الإنتاج مما يساعد بالتوصية لمدير الإنتاج بشراء أو تصنيع بعض المكونات اللازمة للعمليات التصنيعية .

ثالثا: إنجاز الالتزامات المتعلقة بالإدارة: أن أهمية الإلتزامات تحدد بتوفير المعلومات اللازمة إلى المستخدمين الخارجيين عن المؤسسة فعلى سبيل المثال المؤسسات المندجة أو ذات الملكية العامة لها إلتزامات كبيرة كما في المؤسسات الصناعية ذات النفع العام . تلك المؤسسات مطلوبة أن توفر معلومات إلى أصحاب المصالح فيها الذين يشملون إضافة إلى المالكين، الدائنين، إتحادات العمل، اللجان التنظيمية، المحللين الماليين، المشاركين الصناعيين وحتى الجمهور العام أما المؤسسات الصغرى والتي عادة ما يطلق عليها المساهمة فهي عادة ما تصدر قوائم مالية دوريا إلى المساهمين وهي يجب أن توفر تقارير عن الدخل الخاضع للضريبة إلى الجهات الحكومية.

¹ - إبراهيم الجزراوي و عامر الجناحي، مرجع سابق، ص 28 - 29

المبحث الثالث: مكونات نظام المعلومات المحاسبي والأطراف المستفيدة منه.

إن فعالية وكفاءة نظام المعلومات المحاسبي تتوقف على مدى مساهمته في تحقيق أهداف المؤسسة، وأيضاً على مدى تلائم وإنسجام مكوناته والتفاعل الجيد فيما بينها من أجل إنتاج معلومات محاسبية ذو خصائص مميزة تساعد الأطراف المستخدمة لها على إتخاذ القرارات بصفة سليمة.

المطلب الأول: مكونات نظام المعلومات المحاسبي .

إن المكونات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي تتمثل في¹ :

أولاً: وحدة تجميع البيانات: يقوم هذا الجزء بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمؤسسة أو عن طريق التغذية العكسية بالملاحظة والتسجيل، وتتمثل هذه البيانات في الأحداث التي يهتم بها المحاسب ويرى أنها مفيدة، ويجب الحصول عليها وتسجيلها. ولطبيعة المؤسسة وطبيعة المخرجات المطلوبة تأثير كبير على نوع البيانات التي يتم تجميعها وتسجيلها في النظام. ومن أهم المصادر التي تقوم بتزويد نظام المعلومات المحاسبي بالبيانات هي الوثائق والمستندات ونذكر منها:²

- **الطلبية:** تعد هذه الوثيقة من القسم الذي يحتاج المواد، حيث توضح نوع المواد ومواصفاتها والكميات المطلوبة منها، وهي وثيقة ضرورية بالنسبة لإدارة أو مصلحة المشتريات لإعداد أمر الشراء.
- **الفاتورة:** تعتبر من أهم المستندات لإثبات عمليات البيع أو الشراء، وتتضمن مجموعة من البيانات الأساسية والهامة في عملية التسجيل المحاسبي، كرقم الفاتورة، إسم العميل وعنوانه، إسم المورد وعنوانه، تاريخ تحرير الفاتورة،... الخ.
- **وصل الإستلام:** هي وثيقة تثبت إستلام المواد أو السلع من حيث الكميات والمواصفات والأسعار، كما تثبت المخالفات إن وجدت عن تلك الواردة في طلبية الشراء أو الفاتورة.
- **مذكرة الإدخال:** هي عبارة عن مستند يثبت أن البضاعة أو المواد المستلمة قد أدخلت إلى المخازن بالكميات والمواصفات المطلوبة، وأصبحت تحت مسؤولية أمين المخزن.
- **بطاقات الوقت:** تعد هذه الوثيقة لكل عامل يسجل فيها أوقات الحضور والانصراف خلال شهر، كما تسجل المصالح التي عمل فيها والطلبات والأعمال التي أنجزها،... الخ.
- **وثيقة الشحن:** عبارة عن مستند يحتوي على معلومات تشمل إسم وعنوان العميل ورقمه، بالإضافة إلى بيان الأصناف المرسل، رقم ووسيلة الشحن، رقم رخصة التأمين،... الخ .
- **إذن الدفع:** هو عبارة عن مستند يحتوي على معلومات تشمل إسم وعنوان المستفيد ومبلغ الشيك والغرض من السداد. هناك وثائق أخرى منها: أمر الشراء، أمر البيع، قائمة الأسعار،... الخ .

¹ - بوفرة سوفيان، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012، ص35-36

² - عبد الرزق محمد قاسم، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 177-179

ثانياً: وحدة معالجة البيانات: يقوم المحاسب بالتسجيل، التوصيل الترسيد والتحليل، ويعتمد المحاسب المالي على النظام التقليدي كاليومية العامة أو النظام المركزي، اليوميات المساعدة أو نظام معالجة آخر، كما يعتمد محاسب التكاليف على أحد طرق محاسبة التكاليف لحساب سعر التكلفة وتحليل التكاليف .

ويوجد عدة طرق آلية لمعالجة البيانات المحاسبية مثل:

أ- المعالجة الجزئية (المتوازنة): حيث يوجد لكل جزء من نظام المعلومات المحاسبي برنامج خاص به مثلاً برنامج محاسبة الأجور، برنامج محاسبة المواد... الخ.

ب- المعالجة المتكاملة: عملية المعالجة تراعي العلاقات الموجودة بين نظام المعلومات المحاسبي وبقية أجزاء نظم المعلومات الإدارية الأخرى، وهناك ثلاث مستويات من التكامل:

ج- تكامل البيانات: حيث يقوم كل برنامج بإنتاج المعلومة المطلوبة وإنتاج ملفات أخرى تكون عبارة عن مدخلات لبقية البرامج .

د- تكامل الإجراءات: أي حدث مهم يسجل في جميع الملفات التي تتأثر به .

هـ- تكامل قاعدة المعطيات: يحدث هذا التكامل بفضل نظام تسيير قاعدة المعطيات بحيث :

- يسمح بهيكل المعطيات بالطريقة الأكثر تناسبا مع أي برنامج تطبيقي.
- يسمح لعدة برامج تطبيقية باستعمال نفس قاعدة المعطيات في نفس الوقت.
- حماية قاعدة المعطيات ضد الدخول غير مسموح به.
- جعل البرامج التطبيقية مستقلة عن مكان وجود المعطيات.
- عموماً تكامل قاعدة المعطيات يهدف إلى تحقيق مركزية المعطيات وتعدد المداخل، ويسمح هذا للبرنامج بإستدعاء المعطيات حسب الحاجة.

ثالثاً: وحدة تخزين البيانات أو المعلومات: سواء البيانات أو المعلومات المحاسبية، فهي في حاجة إلى تخزين على شكل ملفات آلية أو ملفات يدوية، ليستعملها المحاسب في حالة المسائلة أو المراجعة أو عند المقارنة بين نتائج عدة دوارت. وحتى تكون المعلومات المحاسبية جيدة يجب أن تتميز بمجموعة من الخصائص تتمثل في:¹

الملائمة: يقصد بها وجود ارتباط بين المعلومات والقرارات محل الدراسة، فالمعلومات الملائمة هي القادرة على إحداث تأثير على متخذ القرار وبالتالي على القرار نفسه.

التوقيت المناسب: أي وصول المعلومات المعدة إلى مستخدميها في الوقت وبالسرعة التي تسمح بالتأثير على قراراتهم.

القدرة التنبؤية: لا بد أن تساعد المعلومة متخذ القرار على تقييم ثم تصحيح توقعاته الحالية من جهة وزيادة قدرته على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل من جهة أخرى .

¹ - محمد منصور التتر، دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين التعاوني، مذكرة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015، ص34-37

القدرة على إعادة التقييم: ويقصد بذلك إحتواء المعلومات على خاصية تمكن مستخدمها من إعادة تقييم نتائج القرارات.

الموثوقية: ويعني ذلك أن تخلو المعلومات من كل أشكال الخطأ والتي يمكن الإعتماد عليها من طرف مستخدميها لتمثل بصدق.

حيادية المعلومات أو الموضوعية: ويقصد بها أن توجه معلومات نظام المعلومات المحاسبي إلى كافة المستخدمين خاصة الذين ليس لهم سلطة على المؤسسة دون تحيز.

الثبات: يعني الثبات في إستخدام المبادئ والطرق والإجراءات المحاسبية عند إعداد القوائم المالية.

رابعا: وحدة نشر وتوزيع المعلومات: تزودنا هذه الوحدة بمختلف مخرجات نظام المعلومات المحاسبي كالقوائم المالية، والجداول الملحقة وتقارير التكاليف لتستعملها الأطراف الخارجية كإدارة الضرائب مثلا والأطراف الداخلية كالمسيرون مثلا.

خامسا: وحدة التغذية العكسية: مثل التكاليف المعيارية في النظام الجزئي لحاسبة التكاليف.

المطلب الثاني: دورة حياة نظام المعلومات المحاسبي.

تمر دورة حياة نظام المعلومات المحاسبي بأربعة مراحل أساسية، وهي مرحلة التحليل، التصميم، التنفيذ ثم التقييم.

أولا: مرحلة تحليل نظام المعلومات المحاسبي

يقصد بالتحليل دراسة نظم المعلومات المحاسبية الموجودة داخل الوحدة الاقتصادية من حيث البيانات والحقائق من أجل إيجاد نظم معلومات محاسبية جديدة أو تحسين أداء النظم القديمة. ومن بين الأسباب التي تجبرنا على تحليل نظم المعلومات المحاسبية هي أن نظم المعلومات المحاسبية القديمة غير فعالة، ظهور متطلبات جديدة، تكنولوجيا جديدة أو إجراء التحسينات الشاملة في نظم المعلومات المحاسبية.¹

وأهم خطوات تحليل نظم المعلومات المحاسبية تتمثل في:²

- تحديد أهداف نظم المعلومات المحاسبية: هذه الخطوة ضرورية لتقييم النظم المحاسبية الحالية، حيث تبدأ بتحديد أهدافها ثم إستخلاص التوصيات الخاصة بالنظم المقترحة. والخطوة الثانية تكون بترجمة الأهداف العامة إلى أهداف تفصيلية.

- تقييم نظم المعلومات المحاسبية القائمة: تبدأ عملية تقييم النظم بدراسة تطبيقية على النظم من حيث إعداد قوائم تدفق البيانات والمستندات مثل تتبع عملية تسجيل البيانات في اليومية العامة ودفتر الأستاذ وتقارير محاسبية ثم تحديد فعالية النظم المحاسبية القائمة. تقديم الإقتراحات والبدائل الممكنة.

- دراسة الجدوى من نظم المعلومات المحاسبية: دراسة مدى التوافق بين النظم المقترحة وسياسة الإدارة.

¹ فايز جمعة صالح النجار، نظم المعلومات الإدارية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص31

² أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية: الإطار الفكري والنظم التطبيقية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2004، ص 322

ثانيا: مرحلة تصميم نظم المعلومات المحاسبية

يقصد بتصميم النظام أن يقوم محلل النظم بوضع خطة لترتيب أجزاء النظام في شكل متكامل يسمح بتحقيق الأهداف المرجوة من النظام، وتشتمل هذه الخطة على التنسيق بين الأنشطة ووضع إجراءات التشغيل، وتحديد ترتيب الأجهزة وكيفية إستخدامها بما يحقق أهداف النظام.¹

وفيما يلي سنعرض أهم الخطوات التي تتم في هذه المرحلة:

- **تصميم الأنظمة:** تتمثل في ترجمة اقتراحات محلل الأنظمة، التوصيات والتعديلات التي أقرت بواسطة الإدارة في مرحلة تحليل النظم. ويلعب المحاسبين دور هام في مرحلة التصميم لمعرفة حاجه الجهة وبالتالي فهم يساعدون في تصميم التقارير والمستندات الأولية المستخدمة للمعلومة، إجراءات التشغيل ووسائل الرقابة.
- **فلسفة التصميم:** حيث يحدد في هذه المرحلة مصمم الأنظمة الطريقة التي يستوعبها في تصميم نظم المعلومات المحاسبية، فقد يبدأ من المستويات الإدارية العليا ليصل إلى المستويات الدنيا، ويناسب هذا التصميم المؤسسات التي تدار بطريقة مركزية (سلطة اتخاذ القرار في يد المستويات الإدارية العليا). أما التصميم الثاني يبدأ من الأسفل إلى الأعلى وهو يناسب المؤسسات التي تدار بطريقة لا مركزية (سلطة اتخاذ القرار في يد المديرين بالمستويات التشغيلية).

- **تقييم بدائل التصميم:** يقوم مصمم نظم المعلومات المحاسبية بالاختيار بين البدائل المختلفة المكونة لنظم المعلومات من مصادر الحصول على البيانات من إدخال وتشغيل، كما أنه يختار أسلوب التشغيل المناسب.
- **إعداد مواصفات التصميم:** إعداد هذه المواصفات تبدأ بمخرجات نظم المعلومات المحاسبية لأنها المنتج النهائي للنظم، وبعد تحديد مواصفات المخرجات يتم تحديد مواصفات قاعدة البيانات وكيفية تشغيل البيانات، والمدخلات من البيانات وأخيرا قياس الرقابة والأمن لكل عنصر من عناصر النظم.²

ثالثا: مرحلة تنفيذ نظم المعلومات المحاسبية

بعد موافقة الإدارة على نظام المعلومات المحاسبي المصمم (المقترح) تبدأ مرحلة التنفيذ ويتم فيها ما يلي:³

- تبدأ عملية تنفيذ نظام المعلومات المحاسبي بوضع الخطط المناسبة التي توضح خطوات تجسيد النظام المقترح على أرض الواقع وإعداد الكيفية التي يتم من خلالها مراقبة مرحلة التنفيذ، بعد ذلك يتم اختيار المكان المادي الذي ستمارس على أرضه الإجراءات والمهام المحاسبية، ثم بعد ذلك يتم إختيار وتدريب الأفراد الذين سيقومون بتشغيل النظام الجديد، كما يتم في هذه المرحلة إعداد الأجهزة والبرامج المناسبة مثل الحواسيب الإلكترونية والبرمجيات التطبيقية وقواعد بيانات ووسائل الإتصالات. بعد الإنتهاء من تدريب الأفراد وإعداد كافة الأجهزة والبرامج يتم القيام بإختبار النظام الجديد وفق الخطط والخطوات والإجراءات الموضوعة سابقا.
- **التوثيق:** وهو عبارة عن وصف كتابي للبرامج وتعليمات التشغيل وعينة من المستندات.

¹- أحمد حسين علي حسين، دليلك في تحليل وتصميم النظم، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص267

²- كمال الدين مصطفى الدهراوي، مرجع سبق ذكره، ص 347

³- محمد يوسف حفناوي، نظم المعلومات المحاسبية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص 195

- عملية الانتقال: يحتاج تنفيذ هذا الإجراء إلى التعاون بين مصممي ومحلي نظم المعلومات المحاسبية وبين من يتولون مسؤولية تشغيل النظم ومستخدمي مخرجاتها، وعادة ما يتم إتباع في عملية الانتقال المدخلين التاليين :
الانتقال المتوازي: ويقصد به تشغيل كلا من النظامين القديم والجديد لكي يتم التأكد من أن نظام المعلومات المحاسبي الجديد يعمل وفق الأهداف المسطرة وذلك بمقارنته مع أهداف النظام القديم الذي يشتغل معه في نفس الوقت.

- الانتقال المباشر: يتميز هذا الانتقال بالمخاطرة، حيث يتم إيقاف نظام المعلومات المحاسبي القديم والتحول إلى النظام الجديد، بعد ما يصعب القيام بالانتقال المتوازي.

رابعا: مرحلة تقييم نظم المعلومات المحاسبية

تم هذه المرحلة مباشرة بعد مرحلة تنفيذ وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية الجديدة لفترة من الزمن تكفي لإتمام دورة تشغيل كاملة للنظام، وتتم هذه المرحلة على ناحيتين أساسيتين:
- مدى تحقيق نظم المعلومات المحاسبية الجديدة الأهداف المخططة.
- تقييم أداء محلي ومصممي نظم المعلومات المحاسبية.¹

المطلب الثالث: الأطراف المستفيدة من نظام المعلومات المحاسبي

إن أهم ما يفيد الأطراف المستخدمة لنظام المعلومات المحاسبي هي مخرجاته والمتمثلة في المعلومات المحاسبية، وقد صنفت هذه الأطراف إلى ثلاثة أصناف هي:²

أولاً: الأطراف الداخلية: تتمثل في أعضاء وقيادة المؤسسة، ويطلب هذا النوع من المستعملين أن تكون المعلومات المحاسبية حسب التعليمات والتوجيهات المقدمة لهيئة المحاسبة بحيث تسمح لها بإتخاذ القرارات، كما يرغب المسيرين عادة في أن تكون نوعية الأداة المحاسبية مطابقة للإحتياجات الخصوصية للمؤسسة .

ثانياً: الأطراف الخارجية: هي كل الأطراف المهتمة بحياة المؤسسة، من إدارة الضرائب، مفتشية العمل والهيئات الاجتماعية، البنوك والمؤسسات المالية، الموردين، الزبائن، الشركاء المساهمين، الخ، ويرغب هؤلاء في أن تكون الأداة المحاسبية توفر لهم كل الضمانات التي من شأنها أن تبني الثقة الضرورية لعالم الأعمال.

ثالثاً: المحاسبة الوطنية: إن تجميع المعلومات التي توفرها محاسبة المؤسسات عمل جد مهم لسياسات التنمية خاصة بالنسبة للدول الطموحة والسائرة نحو النمو، كما تسمح الأداة المحاسبية بتحليل هيكله الاقتصاد الوطني.

¹ - أحمد حسين علي حسين، مرجع سبق ذكره، ص270

² - هلال درحمون، المحاسبة التحليلية نظام معلومات للتسيير ومساعد على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص86.

خاتمة الفصل :

يعد نظام المعلومات المحاسبي نظاما معلوماتيا ذو أهمية كبيرة في المؤسسة، وهذا نظرا لأنه يستمد أهميته من مكانة المحاسبة في المؤسسة، حيث تقوم المحاسبة بتسجيل وتوثيق جميع الأحداث والعمليات التي لها علاقة بالمؤسسة.

وعليه يمكن القول أن مكانة وأهمية نظام المعلومات المحاسبي تكمن في العلاقة الوثيقة والتكاملية التي تربطه بمختلف الوظائف المختلفة، فهو يجمع البيانات من جميع هذه الوظائف ثم يقوم بتخزينها ومعالجتها ليتم بعد ذلك في الأخير إنتاج معلومات محاسبية تتميز بمواصفات نوعية تتمثل في الملائمة، الإعتمادية، القابلية للمقارنة ، ليتم بعد ذلك إيصالها إلى الأطراف الداخلية (أفراد المؤسسة) والخارجية (الذين لهم صلة بالمؤسسة) خاصة الذين ليست لهم سلطة على المؤسسة من أجل إستخدامها في مساعدتهم على اتخاذ القرارات.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للمراجعة

الداخلية

تمهيد:

تعتبر وظيفة المراجعة الداخلية وظيفية جد مهمة، فالمؤسسات في وقتنا الحالي بغض النظر عن حجمها تحتاج إلى مراجعة داخلية، كذلك فإن هذه المهنة تؤخذ بعين الإعتبار طبيعة نشاط المؤسسة، فرغم إعتقاد المراجعة الداخلية من طرف المؤسسات الصناعية والتجارية بالدرجة الأولى، إلا أن المؤسسات الخدمية هي كذلك تحتاج لهذه الوظيفة . كما يتسع نطاق تطبيقها والأهداف والمراجعة الداخلية تمس فقط الجانب المالي والمحاسبي كما يظنه البعض، والمرجوة منها بإتساع الأنشطة الموجودة في المؤسسة، ما يسمح بالتحكم أكثر بها، وهذا من أجل تحقيق أكبر ربح وفائدة للمؤسسة .

وحتى تتضح مهنة المراجعة بصفة عامة والمراجعة الداخلية بصفة خاصة، تم تقسيم هذا الفصل المعنون بالإطار

المفاهيمي للمراجعة الداخلية إلى ثلاث مباحث مقسمة كالتالي :

المبحث الأول: عموميات حول المراجعة الداخلية.

المبحث الثاني: معايير وانواع ومراحل عملية المراجعة الداخلية.

المبحث الثالث: العلاقة بين المراجعة الداخلية ونظام المعلومات المحاسبي.

المبحث الأول: عموميات حول المراجعة الداخلية.

ظهور المراجعة وتطورها ، ووصولها إلى ما هي عليه الآن كان أمرا حتميا بسبب توسع المؤسسة وتشعب وظائفها مع زيادة تعقدها وتفرعها، الأمر الذي زاد من صعوبة مراقبة تسيير المؤسسة من جانب التدفقات النقدية والمالية .

وكمدخل إلى هذا المبحث يتم التطرق إلى التطور التاريخي الذي شهدته مراجعة الحسابات، وأهم التعاريف التي أعطيت لها، وأيضا مختلف أنواعها والفروض التي تقوم عليها، بالإضافة إلى المعايير التي تحكمها.

المطلب الأول: التطور التاريخي للمراجعة

أولا: التطور التاريخي للمراجعة

إن المتتبع لأثر المراجعة عبر التاريخ يدرك بأن هذه الأخيرة جاءت نتيجة الحاجة الماسة لها، بغية بسط الرقابة من طرف رؤساء القبائل والجماعات أو أصحاب المال والحكومات على الذين يقومون بعملية التحصيل، الدفع والاحتفاظ بالمواد في المخزونات نيابة عنهم، فعلى حسب خالد أمين فإن المراجعة ترجع إلى حكومات قدماء المصريين واليونان الذين استخدموا المراجعين بغية التأكد من صحة الحسابات العامة، وكان المراجع وقتها يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى سلامتها من كل التلاعبات والأخطاء وبالتالي صحتها

AUDIT مشتقة من الكلمة اللاتينية AUDIRE و معناها يستمع¹

الجدول رقم (1-1): التطور التاريخي للمراجعة و اهدافها

المدّة	الامر بالمراجعة	المراجع	اهداف المراجعة
من 2000 قبل المسيح إلى 1700 ميلادي	الملك، إمبراطور، الكنيسة، الحكومة	رجل الدين كاتب	معاينة السراق على إختلاس الأموال، حماية الاموال
من 1700 إلى 1850	الحكومة، المحاكم، التجارة والمساهمين	المحاسب	تجنب الغش ومعاينة فاعليه، حماية الأصول
من 1850 إلى 1900	الحكومة والمساهمين	شخص مهني في المحاسبة او قانوني	تجنب الغش وتأكيد مصداقية الميزانية
من 1900 إلى 1940	الحكومة والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة	تجنب الغش والأخطاء، الشهادة على مصداقية القوائم المالية التاريخية
من 1940 إلى 1970	الحكومة، البنوك، والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة	الشهادة على صدق وسلامة انتظام القوائم المالية التاريخية

¹ - محمد التوهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة و تدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003 ، ص ص 6-7

الشهادة على نوعية نظام الرقابة الداخلية وإحترام المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة	الحكومة، هيئات أخرى والمساهمين	من 1970 إلى 1990
الشهادة على الصورة الصادقة للحسابات ونوعية نظام الرقابة الداخلية ضد الغش العالمي	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والإستشارة	الحكومة، هيئات أخرى والمساهمين	إبتداء من 1990

المصدر: محمد التوهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سابق، ص ص 7-8

ثانياً: مفهوم المراجعة

إن التطورات المستمرة لعملية المراجعة وتوسع مهامها وأشكالها أدى إلى ظهور تعاريف لها، وسنذكر من خلال ذلك بعض التعاريف ومنها:

التعريف الأول: "المراجعة هي عملية منتظمة وموضوعية للحصول على أدلة إثبات وتقويمها فيما يتعلق بحقائق حول وقائع وأحداث اقتصادية، وذلك للتحقق من درجة التطابق بين تلك الحقائق والمعايير المحددة وإيصال النتائج إلى مستخدم المعلومات المهتمين بذلك للتحقق".¹

التعريف الثاني: "إختبار تقني صارم ، وبناء أسلوب من طرف مهني مؤهل ومستقل بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة وعلى مدى إحترام الواجبات في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف، وعلى مدى إحترام القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها في الصورة الصادقة على الموجودات والوضعية المالية ونتائج المؤسسة".²

التعريف الثالث: "المراجعة علم يتمثل في مجموعة من المبادئ والمعايير والقواعد والأساليب التي يمكن بواسطتها القيام بعملية الفحص الإنتقادي للأنظمة والبيانات المالية".³

ثالثاً: أهداف المراجعة

ياعتبار أن المراجعة أداة رقابية فعالة تعمل كركيزة أساسية للتحقق من صحة البيانات المحاسبية والتأكد من دقة القوائم المالية، فإن هدفها يتعدى أن تكون مقياس للكشف عن الأخطاء التي إرتكبت أو التلاعبات التي تتم في تلك البيانات، بل إن كل ذلك ليس الهدف من عملية المراجعة أن العملية الأخيرة تتحقق تلقائياً أثناء المراحل المختلفة، التي تمر بها عملية التحقق من صحة البيانات والقوائم المالية، ومن ثم يتعين على المراجع أن لا يكتف بما هو موجود في الدفاتر، بل عليه أن يستعمل خبرته في إكتشاف العمليات غير المقيدة.

حتى تحسم تلك البيانات إلى نتائج حقيقية تعبر عن المركز المالي لتكون بذلك المراجعة قد أدت دورها

¹ - أحمد حلمي جمعة، المدخل الى التدقيق والتاكد، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 25 .

² - محمد التهامي طواهر، مرجع سابق، ص 03 .

³ - محمد عباس الرماحي، مراجعة المعاملات المالية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 17 .

- وحققت أهدافها التي يمكن أن نلخصها فيما يلي¹:
- 1- عرض القوائم (الإفصاح) .
 - 2- شرعية وصحة المعلومات المالية (الشمولية).
 - 3- الملكية (الحقوق والالتزامات) .
 - 4- إستقلال الفترة المالية.
 - 5- التقويم .
 - 6- الوجود (الحدوث) .

المطلب الثاني: مفهوم المراجعة الداخلية

هناك عدة تعاريف للمراجعة الداخلية نذكر منها :

التعريف الأول: "تعرف المراجعة الداخلية بأنها نشاط توكيدي استشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة للمؤسسة لتحسين عملياتها وهو يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم وصارم لتقييم وتحسين كفاءة عمليات إدارة الخطر، الرقابة والتوجيه"².

التعريف الثاني: "تعرف المراجعة الداخلية بأنها عبارة عن عملية فحص للعمليات والسجلات يقوم بها بصفة مستمرة موظفون من داخل المؤسسة، وتعتبر المراجعة الداخلية جزءاً من نظام الرقابة الداخلية، وليس من الممكن وجود نظام رقابة داخلية ونظام محاسبي سليم بدون وجود مراجعة داخلية"³.

التعريف الثالث: "كما عرفت المراجعة الداخلية على أنها وظيفة تؤديها هيئة مؤهلة من الموظفين، وتتناول الفحص الانتقادي المنظم والتقييم المستمر المخطط والسياسات والإجراءات ووسائل الرقابة الداخلية وأداء الإدارات والأقسام المختلفة"⁴.

التعريف الرابع: "هي مجموعة من الأنظمة أو وظيفة داخلية تنشئها الإدارة للقيام بخدمات في تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية وفي التأكد من كفاية الإحتياطات المتخذة لحماية أصول وممتلكات المؤسسة، وفي التحقق من إتباع موظفي المؤسسة للسياسات والمخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم وفي قياس صلاحية تلك المخطط والسياسات وجميع وسائل الرقابة الأخرى في أداة أغراضها وإقتراح التحسينات اللازم إدخالها عليها وذلك حتى تصل المؤسسة إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى"⁵.

التعريف الخامس: "كما تعرف المراجعة الداخلية بأنها نشاط تقييمي مستقل خلال تنظيم معين يهدف إلى مراجعة وفحص العمليات والقيود والمستندات بشكل مستمر كأساس لخدمة الإدارة فهي رقابة إدارية تمارس لقياس فعالية أساليب الرقابة الأخرى"⁶.

التعريف السادس: "نشاط تقييمي مستقل يوجد في مؤسسة الأعمال لمراقبة العمليات المحاسبية والمالية والعمليات

1- رؤوف عبد المنعم تحسين الشاذلي، مبادئ المراجعة من الفكر والتطبيق، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، 1987، ص 319 .
 2- خلف عبد الله الوردات، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص33.
 3- مصطفى عيسى خضير، المراجعة المفاهيم والمعايير والإجراءات، ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض، السعودية، 1996، ص16 .
 4- عبد الفتاح محمد الصحن، سمير كامل، الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001، ص215
 5- أحمد محمد مخلوف، المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، أم البواقي، غير منشورة، 2006-2007، ص 50-51 .
 6- يوسف محمد جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، ط2، الوراق للنشر والتوزيع، 2007، ص128

المالية، من أجل تقديم خدمات وقائية وعلاجية للإدارة، وهي نوع من الرقابة هدفه فحص وتقييم وسائل الرقابة الأخرى، وهذا النوع من المراجعة يتعامل أساساً مع الأمور المحاسبية والمالية، ولكنه قد يتعامل بشكل ما مع بعض الأمور ذات الطبيعة التشغيلية¹ .

التعريف السابع: "المراجعة الداخلية هي وظيفة التقييم المستقل الذي تمارسه مؤسسة ما من قبل الإدارة لمراجعة وتقييم أنشطة هذه المؤسسة"² .

ويمكن إستخلاص تعريف شامل للمراجعة الداخلية من التعاريف السابقة :

هي نشاط تقييمي مستقل يؤديها هيئة من الموظفين من داخل المؤسسة من أجل فحص العمليات المالية والقيود والمستندات من أجل تقديم خدمات وقائية للإدارة، وإكتشاف ما تحمله الدفاتر والقوائم المالية من أخطاء . كما يمكن إستخلاص من خلال التعاريف الخصائص التالية للمراجعة الداخلية :

- رقابة إدارية تقوم بقياس الوسائل الأخرى للرقابة.
- وظيفة تتناول فحص وتقييم السياسات والإجراءات ووسائل الرقابة الداخلية .
- عملية فحص للعمليات التي يقوم بها الموظفون داخل المؤسسة .
- نشاط تقييمي مستقل.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف المراجعة الداخلية

إن الغرض الرئيسي للمراجعة الداخلية هو مساعدة جميع أعضاء إدارة المشروع على تأدية مسؤولياتهم بطريقة فعالة، وذلك بتزويدهم بتحليل موضوعية للبيانات وتقارير صحيحة على نشاط المشروع بوجه عام، فكان صفة الشمول هنا من صفات المراجعة الداخلية، فهي تختص بمس نشاط من أنشطة المشروع في النواحي التي ترى الإدارة جدواها في سبيل إخلاء مسؤولياتها.

أولاً : أهمية المراجعة الداخلية .

نشأ التدقيق الداخلي وتطور مع تزايد الحاجة إليه للمحافظة على الموارد المتاحة، وإطمئنان مجلس الإدارة إلى سلامة العمل، وحاجتها إلى بيانات دورية دقيقة لمختلف النشاطات، من أجل اتخاذ القرار المناسب واللازم لتصحيح الإنحرافات، ورسم السياسات المستقبلية. لقد تبوأ وظيفة المراجعة الداخلية مكانة في معظم المؤسسات والشركات، وارتبطت بمستويات التنظيم، ليس كمادة رقابية فحسب، بل كنشاط .

- نشاط تقييمي: تعتبر كنشاط تقييمي لتدقيق وفحص كافة الأنشطة والعمليات المختلفة بهدف تطويرها وتطوير أفضل كفاية إنتاجية منها، وما كانت لتبلغ هذه المرتبة التنظيمية لو تظافر العديد من العوامل التي ساعدت على نموها وتطورها وازدياد أهميتها.

¹ - سيد عطاء الله السيد، التدريب المحاسبي والمالي، ط1، دار الزاوية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص115

² - Ziani abdelhak , **Le rôle de l'audit interne dans l'amélioration de la gouvernance d'entreprise**, thèse de doctorat en sciences économiques, faculté des science économiques et de gestion, université aboubeker de telmcen, 2013- 2014, p17.

- نشاط وقائي: تعتبر كمنشآت وقائي من خلال تدقيق الأحداث والوقائع الماضية.
 - الإنشائية: تشمل التأكد من كل نشاط من أنشطة المؤسسة، وذلك من خلال وضع برامج للمراجعة. لقد تطور هذا المفهوم للمراجعة الداخلية بعد عام 2000، وظهر المفهوم الجديد على أنه نشاط تمهيدي وإستشاري مستقل وموضوعي إضافة قيمة للمؤسسة... الخ.
 - نشاط تأكيدي: يعني إطمئنان الإدارية بأن المخاطر المرتبطة بالمؤسسة مفهومه ويتم التعامل معها بشكل مناسب .
 - نشاط استشاري: تزويد الإدارة بالتحليلات والدراسات والإستشارات والإقتراحات اللازمة لإتخاذ القرارات.
 - نشاط مستقل: بإرتباطه على مستوى إداري داخل التنظيم.
 - نشاط موضوعي: وذلك بأداء الأعمال الموكلة إليه .
- جميع هذه الأدوات تعمل من أجل إضافة قيمة للمؤسسة من خلال خفض التكاليف وإكتشاف وضع الغش وفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية والعمل على إقتراح ما من شأنه تحسين العمل¹.
- ثانيا: أهداف المراجعة الداخلية**
- تسعى المراجعة الداخلية لتحقيق مجموعة من الأهداف نذكرها في النقاط التالية :
- حماية أصول المؤسسة .
 - التأكد من أن نظام الرقابة الداخلية سليم .
 - التأكد من أن النظام المحاسبي للمؤسسة سليم² .
 - التأكد من صحة البيانات ومدى إعتتماد العمليات عليها من خلال مراجعة وتقييم إدارة المخاطر الداخلية ومراجعة البيانات .
 - التأكد من الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها .
 - إعداد تقارير مفصلة ودورية بنتيجة المراجعة ورفعها إلى أعلى سلطة تنفيذية³ .
 - التأكد من تنفيذ السياسات الإدارية التي سبق وأن وضعت ولفت النظر إلى المناطق التي يكون فيها هذه السياسات غير كافية .
 - التحقق من أهم المعلومات المعروضة على الإدارة والمستخدمه لغرض الرقابة في المؤسسة دقيقة وكافية للغرض منها .
 - التحقق من مدى إلتزام العاملين بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين والأنظمة ذات التأثير الهام على أعمال المؤسسة⁴ .

¹ - داوود يوسف صبح، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية، الاتحاد الدولي للمصرفين العرب، 2010، ص ص 49-50

² - مصطفى عيسى خضير، مرجع سابق، ص 16

³ - خلف عبد الله الوردات، مرجع سابق، ص 37

⁴ - عبد الفتاح محمد الصحن، سمير كامل، مرجع سابق، ص 216

- تقييم مدى كفاءة وإقتصادية إستخدام موارد الشركة والتقرير عن الإنحرافات عن المعايير العملية وتحليل وتوصيل ذلك للمسؤولين عند إتخاذ القرارات الصحيحة¹ .
ويمكن تقسيم أهداف المراجعة إلى ثلاثة أقسام وهي² :

أ. الفحص : وهو التأكد من صحة البيانات التي تم تسجيلها ومراقبة الأصول والتحقق من التقارير المالية.

ب. التحقيق : وهو إمكانية الحكم على صالحة القوائم المالية كتعبير سليم لنتائج الأعمال خلال فترة معينة.

ج. التقرير : وهو بلورة نتائج الفحص والتحقيق وإثباتها بتقرير مكتوب يقدم لمستخدمي القوائم المالية.

المبحث الثاني: معايير وأنواع ومراحل المراجعة الداخلية

إن ضرورة تبني المؤسسة لوظيفة المراجعة الداخلية في هيكلها التنظيمي أصبح ضرورة مهمة وملحة، وهذا للدور الذي تلعبه في تقييم النظام التسييري والمساهمة في تقييمه وتصحيحه، لذا سنتناول في هذا المبحث معايير وانواع ومراحل المراجعة الداخلية.

المطلب الأول : معايير المراجعة الداخلية .

تقسم معايير المراجعة الداخلية إلى خمسة أقسام تتمثل فيما يلي :

أولاً- الإستقلالية : يجب أن يكون المراجع الداخلي مستقلاً عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها أي مستقلاً عن باقي الوظائف المتواجدة في المؤسسة، وهذا يتطلب ضرورة أن يكون الوضع التنظيمي لقسم المراجعة الداخلية كافياً بما يسمح بأداء المسؤوليات المنوطة بها .

ثانياً- العناية المهنية : يجب أن تؤدي أعمال المراجعة الداخلية بما يتفق والعناية المهنية اللازمة وهذا يتطلب تحديد مواصفات ومؤهلات وخبرات من يعمل داخل إدارة المراجعة الداخلية من حيث :

1- الكفاءة العلمية : حيث يجب أن تزود إدارة المراجعة الداخلية بعدد من المهارات الفنية المناسبة لأداء مهنة المراجعة.

2- الخبرة العملية : بمعنى أنه يجب أن يملك العاملين في إدارة المراجعة خبرة عملية كافية تمكنهم من القيام بعملهم بكفاءة وفاعلية .

3- الفهم والالتزام بمعايير الممارسة المهنية : على المراجع الداخلي أن يكون فاهماً ومتقيداً بالمعايير المهنية .

5- توافر الصفات الخلقية : ومنها النزاهة والصدق والمحافظة على السرية .

ثالثاً- نطاق العمل : يجب أن يتضمن نطاق عمل المراجعة الداخلية فحص وتقييم مدى كفاية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية في التنظيم وجودة الأداء فيما يتعلق بالمسؤوليات المختلفة، ولتحقيق ذلك يجب على المراجع القيام بما يلي³ :

¹ - علي عبد الله ميله، هيثم علي بركة، دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة سرت، العدد الثالث، 2018، ص103-104

² - سيد عطا الله السيد، مرجع سابق، ص121-122

³ - فتحي رزاق السوافيري واخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، 2002، ص: 103- 104

- 1- مراجعة إمكانية الاعتماد على المعلومات المالية والتشغيلية والوسائل المستخدمة للتعرف على هذه المعلومات .
- 2- تقييم مدى الكفاءة الاقتصادية في استخدام الأصول .
- 3- مراجعة الوسائل والمحافظة على الأصول، والتحقق من وجود مثل هذه الأصول كلما كان ذلك ممكنا
- رابعا: أداء أعمال المراجعة: ويتمثل في معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية والتي تتضمن العناصر التالية:¹
 - 1- تخطيط عملية المراجعة.
 - 2- فحص وتقييم المعلومات المتاحة للتأكد من أنها :
 - أ- معلومات كافية . ب- معلومات مناسبة وملائمة . ت- معلومات مفيدة . ث- معلومات تُخدم عملية المراجعة
 - 3- إبلاغ نتائج المراجعة.
 - 4- متابعة تنفيذ هذه النتائج.
- خامسا: إدارة قسم المراجعة : تقتضي معايير المراجعة الداخلية بضرورة أن يدير مشرف معين من قبل الإدارة العليا قسم المراجعة الداخلية وذلك بطريقة مناسبة بحيث:²
 - 1- تحقق المراجعة الأغراض العامة والمستويات التي إعتمدت الإدارة العليا وقبلها الإدارة.
 - 2- تستخدم الموارد المتاحة لقسم المراجعة الداخلية بكفاءة وفاعلية.
 - 3- تتماشى جميع أعمال المراجعة مع معايير الممارسة المهنية الداخلية وحتى يتمكن المشرف على قسم المراجعة الداخلية من إدارة القسم بما يحقق تلك الأهداف العامة يجب توفر ما يلي :
 - أ- تكون لدى المشرف على قسم المراجعة الداخلية لائحة بأهداف سلطات ومسؤوليات القسم .
 - ب- يقوم المشرف على قسم المراجعة الداخلية بوضع خطط لتنفيذ مسؤوليات القسم .
 - ت- يوفر المشرف على القسم سياسات وإجراءات مكتوبة تكون مرشدا للعاملين معه في القسم .
 - ث- يضع المشرف على القسم برنامجا لإختيار وتطوير الموارد البشرية في قسم المراجعة الداخلية .

المطلب الثاني : أنواع المراجعة الداخلية .

من الصعب وضع حدود فاصلة لأنواع المراجعة الداخلية بسبب شمولية المراجعة لكافة العمليات في المؤسسة وهدفها تقويم فعالية وكفاءة العمليات التشغيلية لنشاط ما .

حيث أن مجال تطبيق المراجعة الداخلية واسع، إذ أنه يقوم على أساس الرقابة الداخلية للمؤسسة كما أنها تعتمد على الفحص ومدى إحترام القوانين والأنظمة وبالتالي تنقسم إلى:³

أولاً: المراجعة المحاسبية المالية : لقد كان المفهوم التقليدي للمراجعة الداخلية مرتبطا بالمعلومات المحاسبية والمالية والتأكد من دقتها وصحتها، حتى يتسنى للمؤسسة الإعتماد عليها في رسم البيانات وإتخاذ القرارات الإدارية

¹ - السيد محمد، المراجعة والرقابة المالية، المعايير والقواعد، دار الكتاب الحديث، مصر، 2008، ص:149

² - عبد الفتاح الصحن، محمد السيد السرايا، فتحي رزق السوافري، الرقابة والمراجعة الداخلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، القاهرة، 2006 ص 213 .

³ - عطا الله سويلم الحسبان، الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات، دار الراية، الاردن، 2009، ص61- 62 .

يهدف المراجع الداخلي في إطار المراجعة المحاسبية والمالية إلى فحص ومراجعة الوثائق المالية والمحاسبية لتجنب الوقوع في الأخطاء، تتعلق بالتسيير، حيث يعتمد المراجع الداخلي على المعطيات التالية:

1- المحاسبة العامة: وذلك من أجل التحقق من موثوقية المعلومات المحاسبية والمالية المقدمة في الميزانية العامة حول حسابات النتائج،... الخ .

2- المحاسبة التحليلية: يقوم المراجع الخارجي بالتأكد من مدى صحة حساب التكاليف والهوامش من خلال تحليل مختلف مكونات تلك الحسابات .

3- معطيات الموازنات التقديرية: تعتبر الموازنات التقديرية وسيلة لتقييم ومراقبة الأداء المالي ومن الموازنات نجد موازنة المبيعات، موازنة الإنتاج،... الخ .

4- المعطيات الإحصائية: لها دور في إعطاء صورة حقيقية حول وضعية المؤسسة .

ثانيا: المراجعة الإدارية

وتكون من أجل تقديم معلومات أكثر مصداقية لتسهيل مبدأ المسائلة العامة، وتسهيل إتخاذ القرارات من قبل الجهات التي تتحمل مسؤولية الإشراف وإتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة¹، ويتضمن هذا النوع من التدقيق الأداء الإقتصادي الرشيد والفعالية .

ويمكن إضافة نوع ثالث من أنواع التدقيق الداخلي وهو ما يسمى بالتدقيق الإجتماعي ويهدف إلى تدقيق العمليات للضمان أن المنظمة تعطي أهمية أكثر شمولاً لمسئولياتها الإجتماعية تجاه هؤلاء الذين يتأثرون بقراراتها بشكل مباشر أو غير مباشر².

المطلب الثالث : مراحل المراجعة الداخلية .

تتميز المراجعة الداخلية بكوا تتبع نفس المنهجية مهما كان الهدف المسطر، و يستخدم في ذلك تقنيات معترف بها تخضع لقواعد محددة يستوجب إحترامها لتحقيق عمل كامل وفعال، وتتكون مهمة المراجعة الداخلية من ثلاث مراحل أساسية :

– مرحلة التحضير للمهمة .

– مرحلة تنفيذ المهمة (العمل الميداني) .

– المرحلة النهائية تقرير عن مهمة المراجع .

أولاً: مرحلة التحضير للمراجعة : هي المرحلة التمهيديّة في المراجعة، حيث يقوم المراجع بالإطلاع على المؤسسة بغرض كسب معرفة ومعلومات عن المؤسسة وهذا من أجل تكوين الملف الدائم للمؤسسة وتتم هذه المرحلة بثلاث خطوات تتمثل في:

¹ - فتحي رزاق السوافيري، مرجع سابق، ص 48 .

² - بنية توفيق المرعي، دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الاردنية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة مرا للدراسات العليا، 2009، ص 94 .

1- الدراسة الأولية للمؤسسة: وهي تقتضي أن يقوم المراجع بدراسة أولية لنشاط المؤسسة حيث يحصل على مختلف البيانات والمعلومات عنها مثل: " إسم وعنوان وتاريخ نشأة المؤسسة، شكلها القانوني، تنظيمها الإداري نظام المراقبة الداخلية المطبق فيها، طرق الإنتاج وقنوات التوزيع وكذا الإجراءات المحاسبية المتبعة " وغيرها من المعلومات التي يرى ضرورة الحصول عليها كما يقوم بتحديد نقاط القوة والضعف في نظام المؤسسة لكي يحدد الإجراءات التفصيلية التي تندرج في برنامج المراجعة.

2- إعداد برنامج المراجعة: ويتم إعداد هذا البرنامج بتحديد الأهداف التي يريد الوصول إليها، كما يظهر البرنامج نطاق العمل المطلوب من المراجع وكذلك الإجراءات التي سوف يتخذها أثناء أداءه للمهمة المكلف بها فبرنامج المراجعة هو عبارة عن قائمة تحتوي على إجراءات المراجعة الواجب إتباعها للتحقق من البنود الواردة بالقوائم المالية لغرض الوصول إلى الأهداف الموضوعة مسبقاً، وهذه الإجراءات هي الخطوات التفصيلية لعملية المراجعة .

3- توزيع الاختصاصات: ويقصد بها تحديد موظفي مكتب المراجعة واختيار الكفاءات المناسبة، كما على المراجع التوفيق بين المهارات المطلوبة وكفاءة الأفراد العاملين معه، هذا باعتباره المسؤول الأول والوحيد أمام إدارة المؤسسة ومختلف الأطراف المعنية بنتائج المراجعة .

ثانياً: مرحلة تنفيذ المهمة :

في هذه الخطوة يتم تنفيذ مهمة المراجعة الداخلية وفقاً لمخطط المراجعة المعد مسبقاً والموافق عليه من مدير المراجعة على أن يتم إختيار وتجميع الأدلة الكافية والملائمة في ملفات التدقيق وتتم في ثلاث مراحل وهي:

1- إجتماع الافتتاح: ويتم عقد إجتماع في مقر النشاط الذي سيتم مراجعته، بين الفريق المكلف بالمهمة ومسؤولو النشاط محل المراجعة، يتم بناء أول العلاقات بين الطرفين، للتهيئة الميدانية لعملية المراجعة والفحص .

2- مخطط التنفيذ: يقوم برنامج المراجعة بتقسيم الأعمال بين مختلف أعضاء فريق المراجعة وفقاً لمؤهلاتهم ويسمح للمراجع بمعرفة أدق التفاصيل عن مهمته، ويساعد على تتبع عمل المراجع لضمان السير العادي للمهمة خلال الزمن وتحديد المراحل التي تم التوصل إليها.

3- العمل الميداني: ويأتي دور هذه المرحلة مباشرة بعد إعداد برنامج المراجعة واعتماده من مدير المراجعة حيث يقوم فريق المراجعة بتطبيق هذا البرنامج على الواقع من خلال إجراءات الإختبارات والمقارنات وغيرها من تقنيات المراجعة من أجل، جمع أدلة الإثبات الكافية والملائمة لتحقيق الأهداف المهمة والكشف عن المشاكل أو مخالفات قد تحدث، كما يجب على فريق المراجعة القيام بتوثيق كافة أعمالهم بأوراق عمل مؤيدة بمعلومات ثبوتية داعمة لها .

ثالثاً: المرحلة النهائية تقرير عن مهمة المراجع:

هذه الخطوة تعتبر الأخيرة في إنجاز مهمة المراجعة الداخلية وتمثل في أربعة مراحل هي:¹

¹- داوود يوسف صبح، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية، الطبعة الأولى، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2007، ص 239 .

- 1- التقرير الأولي للمراجعة: يتم إعداد هذا التقرير من خلال أوراق إبراز وتحليل المشاكل التي تم إعداده أثناء تنفيذ برنامج المراجعة، والتي تشتمل على كافة المشاكل والمخالفات التي تكشف للمراجعين أثناء تنفيذهم للمهمة .
- 2- حق الرد من الأشخاص المراجعة أعمالهم: يتم عقد إجتماع بين فريق المراجعة الذي قام بتنفيذ مهمة المراجعة والأشخاص المراجعة أعمالهم، وفي هذا الاجتماع يقوم فريق المراجعة بعرض الملاحظات والنتائج التي توصلوا إليها .
- 3- التقرير النهائي: بعد إنتهاء التدخل، يتم إعداد تقرير المراجعة في صورته النهائية، ويتم إرساله لأهم المسؤولين المعينين بالإدارة لإعلامهم بنتائج مهمة المراجعة، والتوصيات المقترحة لمعالجة المشكلات التي كشفت خلال عملية المراجعة.
- 4- متابعة تنفيذ التوصيات: بعد إقتراح المراجع الداخلي مجموعة من التوصيات التصحيحية الواجب القيام بها التي سجلها أثناء القيام بمهمته، فإنه يقوم بمتابعة مدى الإلتزام بتنفيذ تلك التوصيات، وتنتهي هذه المرحلة عند تنفيذ كل التوصيات المقترحة والتي صادقت عليها الإدارة.

المبحث الثالث: العلاقة بين المراجعة الداخلية ونظام المعلومات المحاسبي

إن إجراءات المراجعة الداخلية تُخدم عمل المدقق في تقييم المخاطر وتقديرها ووضع التصور لها مما تمكنه من تحديد الإعتماد على النظام المعلومات المحاسبي، وذلك القيام بالأساليب الرقابة والتي سوف نتطرق لها في هذا المبحث .

المطلب الأول: إجراءات وأساليب المراجعة لنظام المعلومات المحاسبي .

أولاً: إجراءات المراجعة في ظل النظام المعلومات المحاسبي ¹.

يقصد بإجراءات المراجعة "تلك الممارسات أو الخطوات التي يجب على المراجع القيام بها لتحقيق أهداف المراجعة حيث يتم توضيح الإجراءات في برنامج المراجعة."

ولا توجد إختلافات جوهرية بين إجراءات المراجعة في النظم اليدوية والنظم الحاسوبية سوى أن الأخيرة تمكن من الإستفادة من قدرات الحاسب في أداء معظم مهام المراجعة لذلك فإن المراجعة . وابد للمراجع في بيئة الحاسوب من أن يستخدم إجراءات مراجعة مختلفة عن تلك المطبقة في ظل النظم اليدوية وذلك نظراً للأسباب التالية :

- عدم توافر جميع الأدلة المستندية الورقية الملموسة والتي يمكن قراءتها للتحقق من تنفيذ الإجراءات الرقابية المستخدمة في النظم الحاسوبية، مما يضطر المراجع إلى إستخدام أساليب بديلة معتمدة على الحاسوب كلياً أو جزئياً بحسب مستوى تطور النظام في إجراء اختبارات الإلتزام بالسياسات والإجراءات الرقابية.
- لا يمكن للمراجع قراءة الملفات والسجلات الحاسوبية، إلا بواسطة الحاسوب مما يتطلب إستخدام جهاز الحاسوب في جمع أدلة المراجعة.

¹ - لطيفة فرجاني، المراجعة في ظل المعالجة الآلية للمعلومات، مركز أبحاث للمعاملات الإسلامية، www.Kantakji.org.

- تتميز معالجة البيانات بالحاسوب بالسرعة والدقة العالية مما يؤدي إلى انخفاض احتمال حدوث أخطاء الإهمال . ويمكن تقسيم إجراءات المراجعة في ظل النظام المعلومات الحاسبي إلى المراحل التالية:

1- المراجعة المبدئية: يقوم المراجع بهذه الخطوة في بداية تشغيل النظام الحاسوبي وتهدف هذه الخطوة إلى تكوين فكرة واضحة عن آلية تدفق العمليات داخل نظام المعلومات الحاسبي الآلي .

2- إختبارات الإلتزام: يقوم المراجع في هذه المرحلة بفحص وسائل الرقابة قبل تشغيل النظام الحاسوبي، والهدف من هذه المرحلة تحديد مواقع القوة والضعف في نظام الرقابة الداخلية وبالتالي تحديد إمكانية الإعتماد عليه وكذلك حجم القيام بها وطبيعة أدلة المراجعة المطلوبة وتوقيت القيام بالمراجعة وتحديد الأنشطة والعمليات التي تحتاج إلى التركيز عليها والتي يتم على أساسها تحديد حجم الإختبارات التفصيلية .

وبشكل عام فإن البرامج الحاسوبية تتضمن أدوات رقابية متعددة يتم وضعها من قبل المبرمجون ومحللو النظم بتضمينها فيها وذلك لنقل جزء من مهمة فحص العمليات من الأفراد إلى أجهزة الحواسيب .

3- الإختبارات التفصيلية: بعد التحقق من إمكانية الإعتماد على إجراءات الرقابة والثقة بها يبدأ المراجع بالمرحلة الأخيرة للمراجعة وهي أجزاء الإختبارات التفصيلية وفحص مدى الثقة في تشغيل البيانات وذلك عن طريق:

- التأكد من أن البيانات الأولية التي تم تغذية الحاسوب بها هي بيانات حقيقية وموثوق بها.
- إجراء مراجعة فجائية أثناء تشغيل البرنامج على الحاسوب بها هي بيانات حقيقية وموثوق بها.
- إجراء مراجعة فجائية أثناء تشغيل البرنامج على الحاسب.
- التحقق من أن سند المراجعة والأدلة المؤيدة للتشغيل تمكن من الحكم على مدى دقة وكمالية البيانات المعدة إلكترونيا.
- التأكد من أن مخرجات النظام من المعلومات سليمة ودقيقة ومتاملة.
- التأكد فيما إذا كان مخطط البرنامج لاعلاقة له بتشغيل الآلات وأن القائم بتشغيل الآلات لا صلة له بالملفات والنسخ المحفوظة .

فإذا تبين للمراجع دقة نتائج التشغيل وإكتمالها فإنه يمكن أن يؤكد كفاية وفعالية أدوات الرقابة وفي هذه الخطوة يقرر المراجع فيما إذا كانت هناك ضرورة إجراء مراجعة إضافية وبالتالي تعديل برامج المراجعة .

ثانيا: أساليب مراجعة النظم الحاسوبية .

يعتمد المراجع الداخلي على تقنيات وأساليب معينة للتحقق من مدى الإلتزام بالسياسات والإجراءات وأدوات الرقابة المرتبطة بأنشطة المؤسسة، وسنتطرق إلى أهمها:¹

1- أسلوب المراجعة حول الحاسوب: تقوم المراجعة حول الحاسوب على إهتمام المراجع بالمدخلات

¹ - هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق (من الناحية النظرية والعملية)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004، ص 143

والمخرجات فقط، دون النظر إلى ما يجري داخل الحاسوب من عمليات تشغيل للبيانات، بإفتراض أن أنظمة الرقابة على التشغيل فعالة. ويعد هذا المدخل من أبسط مدخل التدقيق الإلكتروني، ولا يحتاج لتكاليف عالية كما أنه يحتاج لخبرات ومهارات عالية بالحاسوب، إلا أنه لا يعد فعالاً في ظل إزداد اعتماد المنشآت على استخدام الأنظمة المحوسبة، وتعدد طرق التشغيل ومعالجة البيانات، وتنوع طرق الإحتيال وعدم مقدرة هذا المدخل على ضبطها.

2- أسلوب المراجعة من خلال الحاسوب: في هذا المدخل تشمل إجراءات المراجعة على عملية تشغيل

البيانات داخل الحاسوب بالإضافة إلى مراجعة المدخلات والمخرجات، حيث يقوم المراجع بالتأكد من صحة إدخال وتشغيل البيانات لدى العميل، وصحة المخرجات، عن طريق أخذ عينات وإعادة تشغيلها مرة أخرى إما بواسطة المراجعين أو بواسطة الخبراء في الشركة تحت المراجعة و بإشراف المراجع المسؤول.

3- أسلوب المراجعة باستخدام الحاسوب: وفي هذا المدخل يستخدم المراجع بعض البرامج المساعدة، والتي

بعضها يحتاج إلى مهارة وخبرة في مجال الحاسوب. ومن هذه الطرق ما يلي:¹

أ- منهج المحاكاة المتوازية: في هذه الطريقة يقوم المراجع بمعالجة عينات من بيانات الشركة الفعلية باستخدام برامج مشابهة لتلك التي يستخدمها العميل، ثم يقوم بمقارنة نتائجه مع نتائج العميل. لكن يجب أن يتوخى الحذر في إختيار العينات التي تكون ممثلة لبيانات الشركة.

ب- البيانات الإختيارية: في هذه الطريقة يقوم المدقق بالتأكد من أن التشغيل ببرامج العميل يتم بصورة سليمة لذا يقوم بإعداد بيانات وهمية ومن ثم يقوم بإدخالها على نظام العميل ليتأكد من معالجتها بطريقة سليمة.

ت - برامج المراجعة: وهي برامج تهدف إلى مساعدة المراجع في عمله.

المطلب الثاني: المراجعة الحاسوبية في ظل النظام المعلومات المحاسبي .

أولاً: تعريف المراجعة الحاسوبية:²

يمكن تعريفها كما يلي: " هي عملية جمع وتقييم الأدلة لتحديد ما إذا كان استخدام نظام الكمبيوتر يساهم في حماية أصول المؤسسة، ويؤكد سلامة بياناتها، ويحقق أهدافها بفاعلية، ويستخدم مواردها بكفاءة، وبناء على التعريف السابق فإن هدف المراجعة في ظل المراجعة الآلية للمعلومات يجب أن يتركز على التحقق من وجود:

1- نظم معلومات محاسبية ملائمة توفر المعلومات إعداد القوائم والتقارير السليمة بكفاءة عالية .

2- نظام فعال للرقابة الداخلية يمنع حدوث الأخطاء والمخالفات أو يقللها إلى حدها الأدنى "

ثانياً: أهمية مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

لا يمكن للمراجع أداء مهمته في تدقيق العمليات المحاسبية الإلكترونية دون استخدام الحاسوب، وذلك للأسباب

التالية :

¹ - ثناء علي القباني، نادر شعبان السواح، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص175 .
² - لطيفة فرجاني، نفس المرجع السابق.

- التطور المستمر في مهام وإجراءات التدقيق نتيجة التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية .
 - توفير الوقت اللازم لأداء عملية التدقيق لما يترتب عنه من ثمار على المركز المالي للعديد من المؤسسات .
- وبما أن عملية المراجعة في ظل المعالجة الآلية للمعلومات تتطلب بأن يكون لدى المراجع معرفة ودراية بطبيعة النظام الإلكتروني، فإنه من الأفضل مشاركة المدقق في تصميم الجوانب الرقابية والتدقيق ويساهم في تحقيق الأمور التالية :
- 1- ضمان اكتشاف الأمور الشاذة وتقليل احتمال التحايل والتلاعب بالحاسوب الإلكتروني نظرا لإمكانية وضع نظم رقابية محاسبية أفضل..
 - 2- تمكن المراجع من استخدام أساليب أفضل لجمع الأدلة والقرائن وتزيد من احتمال إكتشاف الأخطاء والغش .
 - 3- معالجة المشكلات المتعلقة بفقدان الدليل المستندي وعدم توافر مسار التدقيق.
 - 4- تزويد المراجع بنسخ لكل البرامج المتعلقة بالتطبيقات المحاسبية الهامة والتعديلات عليها .
- المطلب الثالث: دور المراجعة الداخلية في تحسين نظام المعلومات المحاسبي .**
- إن العلاقة بين المراجعة الداخلية ونظام المعلومات المحاسبي يبين أن للمراجعة الداخلية مساهمة كبيرة، ودور فعال وذلك من خلال تقليل أخطاء هذه الأخيرة، وإمكانية الحد من الأخطار من خلال بناء نظام رقابة سليم لهذه البيئة .
- ومن أجل القيام بعملية التدقيق بكفاءة لتمكين المراجع الحسابات من القيام بواجباته بالكفاءة المهنية المتطلبة منه بحسب المعايير الدولية والمحلية للتدقيق، وإذا كان إستخدام الحاسوب ونظام المعالجة الآلية يساهم في حماية المؤسسة ويؤكد سلامة المخرجات في هذا النظام وفي تحقيق الأهداف الموضوعية بفاعلية والتأكد بأن الموارد المتوفرة في المؤسسة تستخدم بكفاءة ومن هنا عملية المراجعة هي عملية منظمة للحصول أيضا على أدلة تتعلق بتأكيد الإدارة على البيانات المالية وتقييم هذه الأدلة بصورة موضوعية من أجل التحقيق من مدى مطابقة تأكيدات الإدارة للمعايير الموضوعية وتوظيف النتائج للأطراف ذات العلاقة، ويجب على المراجع أن يبلغ كلا من الإدارة العليا للمؤسسة ومجلس إدارتها بأي مواطن ضعف جوهري في نظم الرقابة الداخلية أثناء عمليات فحص التقارير المالية والتي لم يتم معالجتها، أو تصحيحها قبل فحصها ويفضل أن تتسم الإتصالات بين المراجع والمؤسسة محل المراجعة في صورة تقرير مكتوب، حتى يمكن تفادي احتمال سوء الفهم وإذا إكتفى المراجع بتبليغ المسؤولين بالمؤسسة شفويا فعليه أن يشير إلى ذلك بكتابة ملحوظة في أوراق المراجعة.

خلاصة الفصل:

لقد تم عرض في هذا الفصل المراجعة من حيث المفهوم، والأنواع، ومعايير المراجعة ، كذلك تم التعرف على المراجعة الداخلية والتي تعتبر نشاطا داخليا مستقلا تنشئه الإدارة لخدمتها، فهي أداة رقابية تعرض تقييم السياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة ووظيفة إستشارية لإقتراح التحسينات المطلوبة واللازم إدخالها . وأيضا تعرفنا على أهمية المراجعة الداخلية داخل المؤسسة، وضرورة توفر نظام رقابة داخلي فعال يضمن الإلتزام بالسياسات والقوانين المسطرة من قبل الإدارة، فكلما كان نظام الرقابة الداخلي ذو فعالية كان الوصول إلى أهداف المؤسسة كما هو مخطط له .

للمراجعة الداخلية دور في إكتشاف الأخطاء والتلاعبات وتصحيحها في الوقت المناسب. كل هذه العوامل ساعدت على زيادة فعاليتها وكفاءتها وذلك من خلال تطبيق جملة من المبادئ والمعايير التي ألزم بها المراجع الداخلي مراعيًا في ذلك قواعد السلوك المهني الأخلاقي الذي يجب أن يتحلى به أثناء قيامه بعملية المراجعة.

الفصل الثالث :

الدراسة التطبيقية

تمهيد:

في الفصلين السابقين تم تسليط الضوء على دور إستخدام نظام المعلومات المحاسبي في تحسين خدمة المراجعة الداخلية وأساليبها ومشاكلها من الناحية النظرية، وسنتناول في هذا الفصل الدراسة التطبيقية لمعرفة دور المراجعة الداخلية في ظل إستخدام نظام المعلومات المحاسبي ومدى تقبل فكرة المراجعة الداخلية. لتحقيق أهداف هذه الدراسة تم تصميم إستمارة إستبيان تتضمن محورين، المحور الأول يتضمن الأسئلة المتعلقة بجودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة، المحور الثاني يتضمن أسئلة حول عملية المراجعة الداخلية في المؤسسات الجزائرية.

وتمت عملية توزيع مجموعة من الإستبيانات على المحاسبين والمراجعين الداخليين لأخذ آرائهم حول موضوع دراستنا، وبعد جمع المعلومات المطلوبة أجرينا تحليل لنتائج الإستبيان والتعليق عليها للتأكد من صدق الاستبيان وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS V26 وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الخطوات المنهجية للدراسة التطبيقية.

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية.

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج اختبار الفروق واختبار فرضيات الدراسة.

المبحث الأول: الخطوات المنهجية للدراسة التطبيقية

من أجل تحقيق هدف الدراسة تم تصميم إستبيان إستنادا إلى أهم ما ورد في الدراسات النظرية والتطبيقية السابقة.

المطلب الأول: إختيار مجتمع الدراسة وتحديد عينة وأداة الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

أولا - المتغير المستقل: نظام المعلومات المحاسبي

ثانيا - المتغير التابع: المراجعة الداخلية

أولا: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من أفراد تتوفر فيهم الخبرة العلمية والعملية في إطار موضوع الدراسة وذلك من خلال قدرتهم على إبداء رأيهم حول دور استخدام نظام المعلومات المحاسبي في تحسين خدمة المراجعة الداخلية. وعليه فإن العينة المختارة من مجتمع الدراسة تتمثل في: عينة من المحاسبين والمراجعين الداخليين.

بسبب غياب المعلومات الكاملة والرسمية حول العدد الإجمالي لمجتمع الدراسة، فقد تم اختيار طريقة العينة غير العشوائية (غير الإحصائية) من مجتمع إحصائي غير معلوم، اعتمادا على طريقة التسليم والاستلام المباشر للإستبيان، وكذلك عن طريق البريد الإلكتروني بالإضافة إلى مساعدة بعض الزملاء، تم جمع 30 إستمارة من أصل 35 إستمارة موزعة وذلك لعدم إكتمال الأجوبة لبعض الإستمارات وعدم إستلام بعضها الآخر.

ثانيا: تصميم أداة الدراسة:

بغية الحصول على بيانات موضوعية ودقيقة وتفيد دراستنا قمنا بتصميم إستمارة الإستبيان اعتمادا على ما ورد في الجانب النظري للدراسة وكذا الدراسات السابقة.

فقد تضمن الاستبيان في جزئه الأول محور خاص بالمعلومات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، ويشمل كل من الرتبة الوظيفية، السن، المستوى التعليمي وسنوات الخبرة، أما الجزء الثاني فيحتوي على محورين رئيسيين للدراسة وهما: محور جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة، ويشتمل على 09 عبارات، ومحور ثاني يتمثل في عملية المراجعة الداخلية في المؤسسات الجزائرية، ويشمل 12 عبارة.

تم وضع خيارات لكل عبارة من عبارات الإستبيان وفقا لسلم لكرت الخماسي (غير موافق تماما - غير موافق - محايد - موافق - موافق بشدة)، ومنحت لها بنفس الترتيب درجات من 1 إلى 5.

المطلب الثاني: صدق الإستبيان

أولاً: التأكد من صدق أداة الدراسة:

1.1. صدق المحكمين:

بعد تصميم الإستبيان في شكله الأولي، تم عرضه على ثلاثة أساتذة محكمين (أنظر الملحق رقم 01) وفي ضوء آرائهم تم تعديله من الناحية البنائية المنهجية، وكذا الصياغة اللغوية لبعض الأسئلة، لتحصل في الأخير على إستمارة إستبيان نهائية موضحة في الملحق رقم (02)، تظم ثلاث محاور رئيسية، المحور الأول حول المعلومات الشخصية، أما المحور الثاني جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة، والمحور الأخير لعملية المراجعة الداخلية في المؤسسات الجزائرية، كل عبارة من المحور الثاني والثالث تظم خمس خيارات حسب سلم ليكرت الخماسي، كما وضعنا لكل عبارة تصنيفات ودرجات ووضحناها في الجدول رقم (1-2).

الجدول رقم (1-2): مقياس الإجابة على عبارات الاستبيان وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي

سلم ليكرت الخماسي					
الخيار	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالب

بعد مرحلة تحكيم الإستبيان تم توزيع 35 نسخة من إستمارة الإستبيان، وقد تم استرجاع 30 استمارة إستبيان أي ما نسبته 85.71% من إجمالي الإستمارات الموزعة، وكانت هذه الأخيرة كلها صالحة للمعالجة الإحصائية.

الجدول رقم (2-2): الإحصائيات الخاصة بإستمارة الاستبيان

الإستبيان		البيان
النسبة %	العدد	
100%	35	عدد الإستمارات
85.71%	30	عدد الإستمارات المسترجعة
14.29%	5	عدد الإستمارات الملغاة
85.71%	30	عدد الإستمارات القابلة للمعالجة الإحصائية

المصدر: من إعداد الطالب

2.1. صدق الاتساق الداخلي للاستبيان:

للتحقق من مدى صدق محتوى الاستبيان، قمنا بتوزيع نسخ من إستمارة الإستبيان المحكم على عينة الدراسة والمقدرة ب35، وبعد استرجاع 30 إستمارة إستبيان صالحة للمعالجة الإحصائية، قمت بحساب معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات المحور والدرجة الكلية للمحور والمحور الذي تنتمي إليه بإستخدام البرنامج الحاسوبي الإحصائي SPSS V26.

نتائج قياس صدق الاتساق الداخلي لعبارات إستبيان الدراسة ومحاورها وضحناها في الجداول رقم (2-3)، (2-4، 2-5، 2-6، 2-7).

الجدول رقم (2-3): معاملات إرتباط بين درجة كل عبارة من عبارات محور جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية مع الدرجة الكلية للمحور.

قيمة معامل الارتباط	مستوى الدلالة	محتوى المحور
,609**	,000	1. تمتلك المؤسسة نظام معلومات محاسبي منذ نشأتها.
,404*	,027	2. يعتبر نظام المعلومات المحاسبي كمبرك أساسي في قسم المحاسبة داخل المؤسسة.
,421*	,020	3. يعد نظام المعلومات المحاسبي المصدر الأساسي لتزويد الإدارة بالمعلومات لتسهيل عملية حل المشاكل واتخاذ القرار.
,126	,506	4. يتقن موظفي قسم المحاسبة داخل المؤسسة التعامل مع نظام المعلومات المحاسبي.
,424*	,020	5. يوفر نظام المعلومات المحاسبي معلومات تساعد في التنبؤ بالمشاكل التي قد تقع فيها المؤسسة.
,481**	,007	6. يوفر نظام المعلومات المحاسبي معايير ومؤشرات رقابية تمكن الإدارة من اكتشاف الانحرافات وتحليل أسبابها ومعالجتها في الوقت المناسب.
,349	,059	7. يساعد استخدام نظام المعلومات المحاسبي في عرض المعلومات بصورة واضحة داخل المؤسسة.
,323	,082	8. نظام المعلومات المحاسبي يساعد في حماية البيانات وعدم التلاعب بها داخل المؤسسة.
,585**	,001	9. نظام المعلومات المحاسبي يعتبر تكلفة للمؤسسة.

**معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01

*معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على نتائج برنامج SPSS V26

من الجدول رقم (2-3) يتضح لنا أن كافة معاملات إرتباط درجة كل عبارة من عبارات المحور الثاني مع الدرجة الكلية للمحور موجبة، ضعيفة ومتوسطة نسبياً، ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01، حيث تراوحت قيم معاملات الإرتباط بين (32% و60%) مما يدل على أن هذه العبارات تقيس ما وضعت لأجله، ماعدا العبارة رقم (4) التي كانت نسبة معامل إرتباطها (12%).

الجدول رقم (2-4): معاملات إرتباط بين درجة كل عبارة من عبارات محور عملية المراجعة الداخلية في المؤسسات الإقتصادية مع الدرجة الكلية للمحور.

قيمة معامل الارتباط	مستوى الدلالة	محتوى المحور
,472**	,009	10. المراجع الداخلي و/أو المحاسب مؤهل في مجال التعامل مع نظام المعلومات المحاسبي.
,585**	,001	11. يتمتع المراجع الداخلي و/أو المحاسب بالاستقلالية عن باقي الوظائف المتواجدة في المؤسسة.
,207	,271	12. يقع المراجع الداخلي و/أو المحاسب في أخطاء عند القيام بمسؤولياته المهنية باستخدام الطرق التقليدية.
,670**	,000	13. اعتماد المراجع الداخلي و/أو المحاسب على نظام المعلومات المحاسبي يقلل من أخطاء والتلاعب في تقارير المراجعة الداخلية.
,636**	,000	14. توفر المؤسسة للمراجع الداخلي و/أو المحاسب أدوات تكنولوجية متطورة للقيام بعملية المراجعة الداخلية.
,810**	,000	15. يستخدم المراجع الداخلي و/أو المحاسب تكنولوجيا المعلومات من أجل جمع البيانات ومعالجتها.
,602**	,000	16. يتم تخزين نتائج تقارير المراجعة الداخلية في نظام المعلومات المحاسبي الخاص بالمؤسسة.
,378*	,040	17. التقارير المعدة من طرف المراجع الداخلي و/أو المحاسب بالطرق التقليدية تعتبر مدخلات لنظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة.
,649**	,000	18. يساعد نظام المعلومات المحاسبي المراجع الداخلي و/أو المحاسب في تنفيذ عملية المراجعة الداخلية بكفاءة عالية.
,369*	,044	19. تتفق نتائج المراجعة الداخلية مع مخرجات نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة.
,516**	,004	20. تعتبر المراجعة الداخلية باستخدام نظام المعلومات المحاسبي أداة فعالة في دقة الاختبارات ومعالجة البيانات داخل المؤسسة.
,347	,060	21. يمتلك المراجع الداخلي و/أو المحاسب حرية الاستخدام والاطلاع على نظام المعلومات المحاسبي الخاص بالمؤسسة دون الرجوع للإدارة العليا.

**معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01

*معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على نتائج برنامج SPSS V26

يتضح من الجدول السابق أن أغلب معاملات إرتباط درجة كل عبارة من عبارات المحور الثالث مع الدرجة الكلية للمحور موجبة، قوية و متوسطة نسبياً، ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01، حيث تراوحت قيم معاملات الإرتباط بين (34% و 81%) مما يدل على أن هذه العبارات تقيس ما وضعت لأجله، ماعدا العبارة رقم (12) التي كانت نسبة معامل إرتباطها (20%).

إنطلاقاً من نتائج الجداول رقم ((2-3)، (2-4))، والتي تشير إلى أن قيم معاملات الارتباط لأغلب عبارات الإستهبان موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01، وعليه يمكننا القول بأن الإستهبان يمتاز بدرجة عالية من الإتساق الداخلي.

3.1. صدق الإتساق البنائي للإستهبان:

للتأكد من مدى الصدق البنائي للإستهبان قمنا بحساب معامل الارتباط بين عبارات الدرجة الكلية للمحور الأول مع الدرجة الكلية للمحور الثاني، وتوصلنا للنتائج الموضحة في الجدول رقم (2-5)، والملحق رقم (03).

الجدول رقم (2-5): مدى إرتباط الدرجة الكلية لمحاور الإستهبان

معامل الإرتباط		
المحور الثاني	المحور الأول	
0.636**	1	المحور الأول
1	0.636**	المحور الثاني

**معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على نتائج برنامج SPSS V26

يتضح من خلال نتائج الجدول رقم (2-5)، والملحق رقم (03) وجود إرتباط قوي بين عبارات الدرجة الكلية للمحور الثاني مع الدرجة الكلية للمحور الثالث عند مستوى دلالة 0.01، وهذا يشير إلى أن الإستهبان يمتاز بدرجة عالية من الإتساق البنائي.

ثانياً: التأكد من مدى ثبات الإستهبان:

يقصد بثبات الإستهبان أن يعطي هذا الإستهبان نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعه أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط ويكون ذلك من خلال معامل الإرتباط ألفا.

معامل ألفا كرونباخ: إن معامل الإرتباط ألفا من بين الطرق المستخدمة لتقييم الثقة والثبات في القياس وتتسم بدرجة عالية من الدقة لقياس درجة التوافق أو الإتساق فيما بين المحتويات المتعددة للقياس المستخدم.

جدول (2-6) : معاملات الثبات ألفا كرونباخ

النسبة %	ألفا كرونباخ	عدد عبارات الاستبيان
78%	0.780	21

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على نتائج برنامج SPSS V26

من الجدول نلاحظ أن معامل ألفا يصل إلى أكثر من 0.780 حيث يعتبر ذو مستوى جيد من الثقة والثبات وهذا يعني أن هناك إستقرار بدرجة كبيرة في نتائج الإستهبان وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

المطلب الثالث: توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات الشخصية

كما سبق الإشارة بأن محتوى المحور الأول من الاستبيان مكون من أربع أسئلة تخص البيانات الشخصية لأفراد العينة، وبعد عملية تفرغ الإجابات توصلت إلى أن أفراد عينة دراسة حسب الرتبة الوظيفية السن، المستوى التعليمي وسنوات الخبرة موزعون بالتكرارات والنسب في الجداول رقم (2-7، 2-8، 2-9، 2-10) والملاحق رقم (05، 06، 07، 08) على الترتيب.

– الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة:

أولاً: توزيع أفراد العينة حسب الرتبة الوظيفية:

جدول (2-7) : توزيع تكرارات ونسب أفراد العينة حسب المسمى الرتبة الوظيفية

النسبة %	التكرار	الرتبة الوظيفية
93.30%	28	محاسب
06.70%	02	مراجع داخلي
100%	30	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على نتائج برنامج SPSS V26

من خلال الجدول الخاص بتوزيع العينة حسب متغير المسمى الرتبة الوظيفية نلاحظ أن عدد أفراد العينة من المحاسبين نسبتهم 93.30 % أي 28 فرد من إجمالي العينة، بينما المراجع الداخلي نسبتهم 06.70 % أي 02 فردين من إجمالي العينة.

ثانياً: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب السن:

جدول (2-8): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب السن

النسبة %	التكرار	السن
03.30%	01	من (35-45)
23.30%	07	من (45-55)
33.30%	10	من (55-65)
40.0%	12	أكثر من (65)
100%	30	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على نتائج برنامج SPSS V26

من خلال الجدول الخاص بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن نلاحظ أن عدد أفراد العينة الذين عمرهم بين 35 – 45 هو 01 بنسبة 03.30 % وهي تمثل أقل نسبة، بينما عدد أفراد العينة الذين عمرهم بين 45 – 55 هو 07 أفراد أي بنسبة 23.30 %، بينما عدد أفراد العينة الذين عمرهم بين 55 – 65 هو 10 أفراد أي بنسبة 33.30 %، بينما الذين يفوق عمرهم (65) سنة هو 12 فرداً بنسبة 40.0 % وهي تمثل أكبر نسبة.

1. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي:

جدول(2-9) : توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

النسبة%	التكرار	المستوى التعليمي
26.70 %	08	تكوين مهني
43.30 %	13	ليسانس
20.0 %	06	ماستر
10.0 %	03	دراسات عليا
100 %	30	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج برنامج SPSS V26

يمكن أن نلاحظ من خلال الجدول بأن أغلبية أفراد العينة لديهم مستوى جامعي، وقد بلغت نسبة المستجوبين التكوين المهني 26.70 % أي ما يعادل 08 أفراد في حين بلغت نسبة أفراد العينة ليسانس ما يعادل 43.30 % أي 13 فردا، أما أفراد عينة ماستر فقد بلغت نسبتهم 20.0 % أي ما يعادل 06 أفراد بينما بلغت نسبة 10.0 % ممثلة في الدراسات العليا ب 03 أفراد وهي تمثل اقل نسبة

2. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة:

جدول(2-10): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

النسبة%	التكرار	الخبرة
10.00 %	3	أقل من 10 سنوات
46.70 %	14	من 10 سنوات إلى 20 سنوات
43.30 %	13	أكثر من 20 سنوات
100 %	30	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج برنامج SPSS V26

من خلال الجدول الخاص بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة نلاحظ أن معظم أفراد العينة هم من ذوي الخبرة من (10) إلى (20) سنوات هو 14 فردا أي بنسبة 46.70 %، بينما الذين لديهم الخبرة أكثر من (20) سنوات هو 13 فرد بنسبة 43.30 %، أما أقل نسبة هم ذوي خبرة أقل من (10) سنوات 3 أفراد بنسبة 10.00 % وهي تمثل أقل نسبة، مما يدل على وجود خبرة مهنية عالية لأفراد عينة الدراسة.

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية

بغية عرض وتحليل ومناقشة نتائج إجابات أفراد العينة حول الإستبيان، تم تحديد فئات المتوسط المرجح وفق مقياس ليكرت الخماسي للإجابات، والتي سيتم الحكم من خلالها على دلالة المتوسطات الحسابية وتحليل وتفسير قيمها لاحقاً وفق هذا المقياس.

المطلب الأول: كيفية تحديد المتوسط المرجح

يتم تحديد المتوسط المرجح بحساب طول الفئة¹ وفقاً لعدد الخيارات والدرجات في المقياس الذي إختارناه (إختارنا مقياس ليكرت الخماسي) ووضحناه سابقاً في الجدول رقم (2-1)، حيث تم ذلك كما يلي:

- حساب المدى ← المدى = 1-5 = 4، أو ما يعبر عنه بعدد المسافات من 1 إلى 2 مسافة أولى، ومن 2 إلى 3 مسافة ثانية، ومن 3 إلى 4 مسافة ثالثة، ومن 4 إلى 5 مسافة رابعة.

$$\text{حساب طول الفئة} \leftarrow \text{طول الفئة} = \frac{\text{عدد المسافات}}{\text{عدد الاختيارات}} = \frac{4}{5} = 0.8$$

من ثم نضيف طول الفئة للدرجة 1 فنحصل على حدود الفئة الأولى المفسرة لقيم المتوسط الحسابي وتستمر العملية هكذا إلى غاية الحصول على حدود الفئة الخامسة المفسرة لقيم المتوسط الحسابي، كما يظهر في الجدول رقم (2-11).

الجدول رقم (2-11): المتوسط المرجح

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الفئة	من 1 إلى 1.79	من 1.80 إلى 2.59	من 2.60 إلى 3.39	من 3.40 إلى 4.19	4.20 إلى 5
الترتيب	1	2	3	4	5

المصدر: إيمان بية، تحليل واقع الإصلاح والتغيير وأثرهما على أداء مؤسسات التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2005-2000، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017، ص 210.

إذا ومن خلال فئات وتصنيفات المتوسط المرجح في الجدول رقم (2-10) يمكننا تفسير قيم المتوسطات الحسابية للمحاور ككل، والتي تعكس جودة نظام المعلومات المحاسبي على تحسين خدمة المراجعة الداخلية.

¹ - إيمان بية، تحليل واقع الإصلاح والتغيير وأثرهما على أداء مؤسسات التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2005-2000، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017، ص 210.

المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج إجابات أفراد العينة حول جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة
الجدول رقم (2-12): وصف آراء أفراد العينة حول عبارات جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة

الترتيب	الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	ليكرت					محتوى المحور	
				موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
8	موافق بشدة	0.568	4.23	4	16	1	5	4	التكرار	1. تمتلك المؤسسة نظام معلومات محاسبي منذ نشأتها.
				13.3	53.3	3.3	16.7	13.3	النسبة%	
2	موافق بشدة	0.805	4.20	10	18	1	0	1	التكرار	2. يعتبر نظام المعلومات المحاسبي كمكون أساسي في قسم المحاسبة داخل المؤسسة.
				33.3	60.0	3.3	0	3.3	النسبة%	
7	موافق	0.556	4.03	7	20	0	3	0	التكرار	3. يعد نظام المعلومات المحاسبي المصدر الأساسي لتزويد الإدارة بالمعلومات لتسهيل عملية حل المشاكل واتخاذ القرار.
				23.3	66.7	0	10.0	0	النسبة%	
3	موافق	0.808	4.03	8	16	4	2	0	التكرار	4. يتقن موظفي قسم المحاسبة داخل المؤسسة التعامل مع نظام المعلومات المحاسبي.
				26.7	53.3	13.3	6.7	0	النسبة%	
4	موافق	0.830	4.00	5	18	2	4	1	التكرار	5. يوفر نظام المعلومات المحاسبي معلومات تساعد في التنبؤ بالمشاكل التي قد تقع فيها المؤسسة.
				16.7	60.0	6.7	13.3	3.3	النسبة%	
6	موافق	0.556	3.96	3	24	2	1	0	التكرار	6. يوفر نظام المعلومات المحاسبي معايير ومؤشرات رقابية تمكن الإدارة من اكتشاف الانحرافات وتحليل أسبابها ومعالجتها في الوقت المناسب.
				10.0	80.0	6.7	3.3	0	النسبة%	
5	موافق	1.014	3.73	4	24	1	1	0	التكرار	7. يساعد استخدام نظام المعلومات المحاسبي في عرض المعلومات بصورة واضحة داخل المؤسسة.
				13.3	80.0	3.3	3.3	0	النسبة%	
1	موافق	1.299	3.36	9	19	2	0	0	التكرار	8. نظام المعلومات المحاسبي يساعد في حماية البيانات وعدم التلاعب بها داخل المؤسسة.
				30.0	63.3	6.7	0	0	النسبة%	
9	محايد	1.112	2.93	4	5	6	15	0	التكرار	9. نظام المعلومات المحاسبي يعتبر تكلفة للمؤسسة.
				13.3	16.7	20.0	50.0	0	النسبة%	
-	موافق	0.365	3.83	-					جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة .	

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على نتائج برنامج SPSS V26

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (2-12) نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وإتجاه وترتيب عبارات المحور الأول والذي يتعلق بجودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة، إذ تتراوح المتوسطات الحسابية من (2.93 - 4.23)، فقد جاء في المرتبة الأولى العبارة الثامنة " نظام المعلومات المحاسبي يساعد في حماية البيانات وعدم التلاعب بها داخل المؤسسة " بمتوسط حسابي بلغ 4.23 وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام وبانحراف معياري يقدر ب 0.568، فيما حصلت العبارة التاسعة " نظام المعلومات المحاسبي يعتبر تكلفة للمؤسسة " على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ 2.93 وانحراف معياري قدر ب 1.112.

إنطلاقاً من هذه النتائج التي تم إستخراجها من برنامج SPSS وبناءً على المتوسط الحسابي العام (3.83) وانحراف معياري (0.365) يظهر لنا أن إتجاه العينة كان بموافقة الأغلبية على الأهمية التي تكتسيها جودة نظام المعلومات المحاسبي ودورها المهم داخل المؤسسة.

المطلب الثالث: عرض وتحليل نتائج إجابات أفراد العينة حول عملية المراجعة الداخلية في المؤسسات الجزائرية
الجدول رقم (2-13): وصف آراء أفراد العينة حول عبارات عملية المراجعة الداخلية في المؤسسات الجزائرية

الترتيب	الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	ليكرت					محتوى المحور	
				موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً		
7	موافق بشدة	0.678	4.23	4	19	3	4	0	التكرار	10. المراجع الداخلي و/أو المحاسب مؤهل في مجال التعامل مع نظام المعلومات المحاسبي.
				13.3	63.3	10.0	13.3	0	النسبة%	
12	موافق بشدة	0.568	4.23	2	10	4	12	2	التكرار	11. يتمتع المراجع الداخلي و/أو المحاسب بالاستقلالية عن باقي الوظائف المتواجدة في المؤسسة.
				6.7	33.3	13.3	40.0	6.7	النسبة%	
8	موافق	0.711	4.10	3	20	4	2	1	التكرار	12. يقع المراجع الداخلي و/أو المحاسب في أخطاء عند القيام بمسؤولياته المهنية باستخدام الطرق التقليدية.
				10.0	66.7	13.3	6.7	3.3	النسبة%	
1	موافق	0.454	4.00	10	18	1	1	0	التكرار	13. اعتماد المراجع الداخلي و/أو المحاسب على نظام المعلومات المحاسبي يقلل من الأخطاء والتلاعب في تقارير المراجعة الداخلية.
				33.3	60.0	3.3	3.3	0	النسبة%	
11	موافق	0.927	3.96	3	15	4	7	1	التكرار	14. توفر المؤسسة للمراجع الداخلي و/أو المحاسب أدوات تكنولوجية متطورة للقيام بعملية المراجعة الداخلية.
				10.0	50.0	13.3	23.3	3.3	النسبة%	
6	موافق	0.973	3.86	5	21	1	1	2	التكرار	15. يستخدم المراجع الداخلي و/أو المحاسب تكنولوجيا المعلومات من أجل جمع البيانات ومعالجتها.
				16.7	70.0	3.3	3.3	6.7	النسبة%	

3	موافق	0.858	3.76	7	21	0	2	0	التكرار	16. يتم تخزين نتائج تقارير المراجعة الداخلية في نظام المعلومات المحاسبي الخاص بالمؤسسة.
				23.3	70.0	0	6.7	0	النسبة%	
10	موافق	0.868	3.73	1	19	4	5	1	التكرار	17. التقارير المعدة من طرف المراجع الداخلي و/أو المحاسب بالطرق التقليدية تعتبر مدخلات لنظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة.
				3.3	63.3	13.3	16.7	3.3	النسبة%	
5	موافق	0.899	3.53	8	16	4	1	1	التكرار	18. يساعد نظام المعلومات المحاسبي المراجع الداخلي و/أو المحاسب في تنفيذ عملية المراجعة الداخلية بكفاءة عالية.
				26.7	53.3	13.3	3.3	3.3	النسبة%	
4	موافق	0.937	3.46	3	24	3	0	0	التكرار	19. تتفق نتائج المراجعة الداخلية مع مخرجات نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة.
				10.0	80.0	10.0	0	0	النسبة%	
2	موافق	1.069	3.40	9	19	2	0	0	التكرار	20. تعتبر المراجعة الداخلية باستخدام نظام المعلومات المحاسبي أداة فعالة في دقة الاختبارات ومعالجة البيانات داخل المؤسسة.
				30.0	63.3	6.7	0	0	النسبة%	
9	محايد	1.142	2.93	3	15	7	5	0	التكرار	21. يمتلك المراجع الداخلي و/أو المحاسب حرية الاستخدام والاطلاع على نظام المعلومات المحاسبي الخاص بالمؤسسة دون الرجوع للإدارة العليا.
				10.0	50.0	23.3	16.7	0	النسبة%	
-	موافق	0.444	3.76	-					عملية المراجعة الداخلية في المؤسسات الجزائرية.	

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج برنامج SPSS V26

من خلال الجدول رقم (2-13) والذي يشير إلى نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وإتجاهات وترتيب عبارات المحور الثالث والتي تعكس لنا عملية المراجعة الداخلية في المؤسسات الجزائرية، إذ تتراوح المتوسطات الحسابية من (4.23 - 2.93)، فقد جاء في المرتبة الأولى العبارة الثالثة عشر " إعتقاد المراجع الداخلي و/أو المحاسب على نظام المعلومات المحاسبي يقلل من الأخطاء والتلاعب في تقارير المراجعة الداخلية " بمتوسط حسابي بلغ 4.23 وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام وبانحراف معياري يقدر ب 0.678، فيما حصلت العبارة الحادية عشر " يتمتع المراجع الداخلي و/أو المحاسب بالإستقلالية عن باقي الوظائف المتواجدة في المؤسسة " على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ 2.93 وإنحراف معياري قدر ب 1.142 .

إنطلاقا من هذه النتائج التي تم إستخراجها من برنامج SPSS وبناءا على المتوسط الحسابي العام (3.76) وإنحراف معياري (0.444) يظهر لنا أن إتجاه العينة كان بموافقة الأغلبية على أن المراجعة الداخلية أداة فعالة داخل المؤسسة.

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج اختبار الفروق واختبار فرضيات الدراسة

قبل إختبار فرضيات الدراسة التي تربط ما بين جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة والرتبة الوظيفية والسن والمستوى التعليمي وسنوات الخبرة لا بد أن نختبر أولاً طبيعية توزيع البيانات، لنتمكن من تحديد الإختبارات الملائمة والتي ستعطينا نتائج دقيقة، وتسهل علينا عملية إختبار الفروق، وتحليل وتفسير نتائج قياس جودة نظام المعلومات المحاسبي.

المطلب الأول: إختبار طبيعية توزيع البيانات

من أجل إختبار طبيعية توزيع البيانات سنجري إختبار كولموجروف-سمرنوف (-Kolmogorov Test Smirnov pour un échantillon)، والذي يشير بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت قيم مستوى الدلالة لكل محور أكبر من مستوى المعنوية 0.05 (أي $\text{sig} > 0.05$)، وفي هذه الحالة يجب إستخدام الإختبارات المعلمية المتمثلة في إختبار تاست (T Test)، وإختبار أنوفا (ANOVA) الخ...¹

وفي حالة ما إذا كانت قيم مستوى الدلالة للمحور أقل من مستوى المعنوية 0.05 ($\text{sig} < 0.05$) نقول بأن البيانات تتبع التوزيع غير الطبيعي، وهنا من الأنسب إستخدام الإختبارات اللامعلمية المتمثلة في إختبار مان ويتني (Mann-Whitney)، وإختبار كروسكال والاس (Kruskal Wallis)، الخ...² وعليه أجرينا إختبار كولموجروف-سمرنوف، ونتيجته موضحة في الجدول رقم (2-13) والملحق رقم (09).

الجدول رقم (2-14): إختبار طبيعية التوزيع باستخدام اختبار كولموجروف-سمرنوف

إختبار طبيعية التوزيع			
عدد العبارات	محتوى المحور الثاني	قيمة الإختبار	قيمة مستوى الدلالة (sig)
09	جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة	0.140	0.561

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على نتائج برنامج SPSS V26

نلاحظ من خلال نتائج الجدول بأن بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، لأن قيم مستوى الدلالة لكل عبارات المحور الثالث أكبر من مستوى المعنوية 0.05 ($\text{sig} > 0.05$)، وعليه فإن الإختبارات التي سنطبقها هي الإختبارات المعلمية المتمثلة في إختبار تاست (T Test)، وإختبار أنوفا (ANOVA).

¹ - إيمان ببة، نفس المرجع السابق، ص 209.
² - نفس المرجع والصفحة سابقاً.

بعد التأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أجرينا الإختبارات المعلمية المناسبة لمعرفة الفروق، حيث قمنا بوضع فرضيات إحصائية خاصة بالفرضيتين الثانية والثالثة من الدراسة، لتسهيل عملية تحليل نتائج إختبار الفروق في جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة والرتبة الوظيفية، والفروق في جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة، السن والمستوى التعليمي وسنوات الخبرة لأفراد العينة. هذه الفرضيات تتمثل في:

الفرض الصفري H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة حسب متغير الرتبة الوظيفية لأفراد العينة.
الفرض البديل H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة حسب متغير الرتبة الوظيفية لأفراد العينة.

الفرض الصفري H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة حسب متغير السن لأفراد العينة.
الفرض البديل H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة حسب متغير السن لأفراد العينة.

الفرض الصفري H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة حسب متغير المستوى التعليمي لأفراد العينة.
الفرض البديل H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة حسب متغير المستوى التعليمي لأفراد العينة.

الفرض الصفري H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة حسب متغير سنوات الخبرة لأفراد العينة.
الفرض البديل H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة حسب متغير سنوات الخبرة لأفراد العينة.

حيث يتم تفسير نتائج إختبار الفروق وفقا لما يلي:

- إذا كان مستوى الدلالة أكبر من مستوى المعنوية 0.05 نقبل الفرض الصفري H_0 ، ونرفض الفرض البديل H_1 .
- إذا كان مستوى الدلالة أقل من مستوى المعنوية 0.05 نقبل الفرض البديل H_1 ، ونرفض الفرض الصفري H_0 .

المطلب الثاني: إختبار الفروق الإحصائية

معرفة مدى تأثير الرتبة الوظيفية، السن، المستوى التعليمي وسنوات الخبرة على جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة، أجرينا الإختبارات المعلمية وثنائجها موضحة في الجدولين رقم (2-14، 2-15) والملاحق رقم (10، 11، 12، 13).

أولاً: إختبار الفروق بين جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة والسن والمستوى التعليمي وسنوات الخبرة:

من أجل معرفة قيمة الفروق بين جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة والسن والمستوى التعليمي وسنوات الخبرة، قمنا بإجراء إختبار "ANOVA" النتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول رقم (2-15).

الجدول رقم (2-15): نتائج إختبار الفروق بين جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة والسن والمستوى التعليمي وسنوات الخبرة

مستوى الدلالة	قيمة الإختبار		
0.118	2.147	الفروق حسب السن إختبار أنوفا (ANOVA)	المحور الثاني: جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة
0.659	0.541	الفروق حسب المستوى التعليمي إختبار أنوفا (ANOVA)	
0.606	0.511	الفروق حسب سنوات الخبرة إختبار أنوفا (ANOVA)	

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على نتائج برنامج SPSS V26

نلاحظ من خلال نتائج الجدول رقم (2-15) التي توضح إختبار الفروق بين جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة والسن بأن مستوى الدلالة يساوي 0.118 وهو أكبر من 0.05، وعليه نقبل الفرض الصفري القائل بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة والسن ونرفض الفرض البديل.

كما نلاحظ من خلال نتائج نفس الجدول التي توضح إختبار الفروق بين جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة والمستوى التعليمي بأن مستوى الدلالة يساوي 0.659 وهو أكبر من 0.05، وهذا يدل على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة والمستوى التعليمي، أي نقبل الفرض الصفري، ونرفض الفرض البديل.

وتشير نتائج إختبار الفروق بين جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة وسنوات الخبرة بأن مستوى الدلالة يساوي 0.606 وهو أكبر من 0.05، وهذا يدل على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة وسنوات الخبرة، وعليه نقبل الفرض الصفري ، ونرفض الفرض البديل القائل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة وسنوات الخبرة.

ثانيا: إختبار الفروق بين جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة والرتبة الوظيفية:

من أجل معرفة قيمة الفروق بين جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة والرتبة الوظيفية قمنا بإجراء إختبار "ت تاست" (T Test) النتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول رقم (2-16).

الجدول رقم (2-16): نتائج إختبار الفروق بين جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة والرتبة الوظيفية

المحور الثالث: جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة
الفروق حسب الرتبة الوظيفية إختبار T Test	0.427	0.519

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج برنامج SPSS V26

نلاحظ من خلال نتائج الجدول رقم (2-16) بأن مستوى الدلالة أكبر من 0.05، وهذا يدل على تساوي التباين أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة والوظيفة وعليه نقبل الفرض الصفري ونرفض الفرض البديل.

المطلب الثالث: إختبار فرضيات الدراسة

- إختبار الفرضية الأولى:

من خلال نتائج مصفوفة الارتباط الموضحة سابقا في الجدول رقم (2-5)، لاحظنا بأنه يوجد ارتباط قوي موجب بين جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة وعملية المراجعة الداخلية في المؤسسة الجزائرية، وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرات السابقة وعليه نستنتج بأن جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة لها تأثير على عملية المراجعة الداخلية في المؤسسة الجزائرية، أي كلما تعززت جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة، كلما زادت درجة الوعي لدى المراجعة الداخلية، مما يثبت صحة فرضيتنا الأولى والتي تنص على " يتمثل الهدف الأساسي لنظام المعلومات المحاسبي في تحقيق أهداف المؤسسة "، وهو أيضا ما إتفقت عليه الدراسات التطبيقية السابقة.

- إختبار الفرضية الثانية:

من خلال نتائج الجدول رقم (2-14) والتي تشير إلى وصف آراء أفراد العينة حول جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة نجد أن أغلب الإجابات كانت موافق، وهذا يدل على أن نظام المعلومات المحاسبي له دور فعال في تحسين خدمة المراجعة الداخلية، مما يثبت صحة فرضيتنا الثانية والتي تنص على " تتم عملية المراجعة الداخلية في المؤسسات الجزائرية من خلال جمع البيانات والتأكد من صحتها" وهو أيضا ما توصلت إليه الدراسات التطبيقية السابقة.

- إختبار الفرضية الثالثة:

من خلال نتائج الجداول رقم (2-14، 2-15) والتي تشير إلى وصف آراء أفراد العينة حول جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة نجد أن أغلب الإجابات كانت موافق، وهذا يدل على أن هناك علاقة بين استخدام نظام المعلومات المحاسبي والمراجعة الداخلية، " رأينا أنه كلما كانت مخرجات نظام المعلومات المحاسبي ذات جودة ساعد ذلك في إتخاذ قرارات رشيدة تخص المراجعة الداخلية، وهذا ما يثبت صحة فرضيتنا الثالثة والتي مفادها" توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين جودة نظام المعلومات المحاسبي والمراجعة الداخلية ".

- إختبار الفرضية الرابعة:

من خلال نتائج الجداول رقم (2-15، 2-16) والتي تشير إلى قيم إختبار الفروق بين جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة والسن والمستوى التعليمي وسنوات الخبرة والرتبة الوظيفية، نستنتج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة والمستوى التعليمي، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الرابعة والتي تنص على أنه توجد فروق في جودة نظام المعلومات المحاسبي حسب سن، مستوى تعليمي سنوات خبرة، رتبة وظيفية لأفراد العينة.

من خلال نتائج إختبار الفرضيات الفرعية للدراسة يمكننا الإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة والتي مفادها "ما دور إستخدام نظام المعلومات المحاسبي في تحسين خدمة المراجعة الداخلية؟" بأن نظام المعلومات يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة وله دور فعال في تحسين خدمة المراجعة الداخلية، وتربطه علاقة قوية بالمراجعة الداخلية.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تم التطرق إلى عرض الدراسة الميدانية والتي من خلالها تم توزيع إستبيان على أفراد عينة الدراسة من أجل جمع بيانات الدراسة، وقمنا بتحليلها عن طريق برنامج SPSS. وبعد تحليل نتائج الإستبيان من أجل معرفة آراء أفراد العينة المتكونة من محاسبين ومراجعين داخليين، وذلك من أجل معرفة آراء أفراد العينة حول دور إستخدام نظام المعلومات المحاسبي في تحسين خدمة المراجعة الداخلية. ومن خلال نتائج هذا الفصل يظهر أن هناك إدراك من المستجوبون بالإلمام بإمكانيات نظام المعلومات المحاسبي وكيفية إستخدامها في تحسين خدمة المراجعة الداخلية والإلمام بالأساليب التحليلية التي تستخدم كأحد إجراءات الحصول على أدلة المراجعة الداخلية.

الخاتمة

الخاتمة:

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي جزءاً أساسياً وهاماً من نظام المعلومات الإداري، يختص بجمع البيانات المحاسبية والأحداث الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة من واقع المستندات والتي تعتبر المصدر الخاص بإثبات كافة الوقائع ثم معالجتها حيث كان للتطورات الجديدة في مجال نظام المعلومات المحاسبي أثر على المراجعة الداخلية، حيث ساهمت بشكل فعال في تحقيق السرعة والدقة في الحصول على المعلومات المحاسبية المفيدة والمناسبة والتي تعتبر بمثابة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، لهذا جاءت إشكالية الدراسة المتمثلة في " إلى أي مدى يمكن أن يساهم استخدام نظام المعلومات المحاسبي لدى المحاسبين والمراجعين الداخليين في المؤسسة الاقتصادية في تحسين خدمة المراجعة الداخلية في ولاية إليزي؟"، للإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، الفصل الأول عرض الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي، تم التطرق إلى أهم التعاريف المسندة إلى نظام المعلومات المحاسبي، والوقوف على أهمية نظام المعلومات المحاسبي، أهداف نظام المعلومات المحاسبي، وفي الفصل الثاني تم التطرق إلى الإطار النظري للمراجعة الداخلية تم التطرق إلى عموميات حول المراجعة الداخلية، العلاقة بين المراجعة الداخلية ونظام المعلومات المحاسبي من إجراءات وأساليب تخص كلا الطرفين، والفصل الثالث خصص للجانب التطبيقي من خلال إجراء دراسة ميدانية، وهذا عن طريق تصميم إستبيان اعتماداً على فرضيات الدراسة وكذا إطلاعنا على بعض الإستبيانات السابقة المعدة في نفس السياق.

ومما لا شك فيه أن نظام المعلومات المحاسبي ليس غاية في حد ذاته وإنما وسيلة لتحقيق جملة من الغايات في مقدمتها حاجات عدة أطراف داخلية وخارجية، وللتأكد من أن نظام المعلومات المحاسبي يعكس فعلاً واقع الأحداث الاقتصادية بالمؤسسة فإن هذا يتطلب القيام بعملية مهمة تتمثل في عملية المراجعة الداخلية، حيث أن مخرجات نظام المعلومات المحاسبي هي مدخلات عملية المراجعة، كما يعتبر نظام المعلومات المحاسبي اللبنة الأساسية لعملية المراجعة الداخلية وأن الهدف الأساسي من عملية المراجعة الداخلية هو إعداد تقرير يتضمن رأي المدقق حول عدالة القوائم المالية والتي هي عبارة عن مخرجات نظام المعلومات المحاسبي وبالتالي فأى خلل فيها يدل على وجود خلل في نظام المعلومات المحاسبي.

ومن خلال الدراسة النظرية والميدانية يمكن إستخلاص النتائج التالية:

- يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أهم مصدر للمعلومات بالمؤسسة؛
- نظام المعلومات المحاسبي من أهم نظم المعلومات والمصدر الرئيسي للمعلومات الاقتصادية فمن خلاله يتم تحويل المدخلات والمتمثلة في الأحداث الاقتصادية إلى مخرجات والتي تتمثل في المعلومات المحاسبية ؛
- كلما كان نظام المعلومات المحاسبي يسير وفقا للمبادئ المحاسبية وأن السياسات والإجراءات المحاسبية للمؤسسة محكمة وتسيير بشكل جيد مكن ذلك المراجع من فهم نظام المعلومات المحاسبي بكل سهولة.

آفاق الدراسة:

قد تكون هذه الدراسة دافع لدراسات مستقبلية تتضمن إشكاليات عديدة منها :

- كيفية استخدام البرامج الإلكترونية في عملية المراجعة الداخلية؛
- مراجعة نظام المعلومات المحوسب؛
- أهمية نظام المعلومات المحاسبي في إتخاذ القرارات.

قائمة المصادر

والمراجع

***** قائمة المصادر والمراجع *****

المصادر والمراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

- 1- إبراهيم الجزراوي وعامر الجناحي، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2009.
- 2- أحمد حسن علي حسين، نظام المعلومات المحاسبي، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1997.
- 3- أحمد حلمي وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية (مدخل تطبيقي معاصر)، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2003.
- 4- السيد محمد، المراجعة والرقابة المالية، المعايير والقواعد، دار الكتاب الحديث، مصر، 2008.
- 5- ثناء علي القباني، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
- 6- خلف عبد الله الوردات، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية، ط 1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
- 7- داوود يوسف صبح، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية، الاتحاد الدولي للمصرفين العرب، 2010.
- 8- رؤوف عبد المنعم تحسين الشاذلي، مبادئ المراجعة من الفكر والتطبيق، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، 1987.
- 9- زياد عبد الحليم الذبية وآخرون، نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2011.
- 10- سعد غالب ياسين، أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، دار المناهج، عمان، 2007.
- 11- سلطان إبراهيم، نظم المعلومات الادارية، مدخل إداري، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 12- عبد الرحمان الصباح، نظم المعلومات الإدارية، دار زهران للنشر، الأردن، 1998.
- 13- عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة للتصميم والإنتاج، عمان، الأردن، 2003.
- 14- عبد الفتاح محمد الصحن، سمير كامل، الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001.
- 15- عبد الفتاح محمد الصحن، محمد السيد السرايا، فتحي رزق السوافري، الرقابة والمراجعة الداخلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، القاهرة، 2006.

قائمة المصادر والمراجع

- 16- عطا الله سويلم الحسبان، الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات، دار الراية، الأردن، 2009.
- 17- علي عبد الهادي مسلم، مذكرات في نظم المعلومات الإدارية، المبادئ والتطبيقات، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر الإسكندرية، مصر، 1994.
- 18- عماد عبد الوهاب الصباغ، نظم المعلومات ماهيتها ومكوناتها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- 19- فايز جمعة صالح النجار، نظم المعلومات الإدارية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
- 20- فتحي رزاق السوافيري وآخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية 2002.
- 21- محمد التوهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003.
- 22- محمد السعيد خشبة، نظم المعلومات (المفاهيم، التحليل، التصميم)، مطابع الوليد، مصر، 1992.
- 23- محمد عباس الرماحي، مراجعة المعاملات المالية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 24- محمد يوسف حفناوي، نظم المعلومات المحاسبية، عمان، الأردن، دار وائل للنشر، 2001.
- 25- مصطفى صالح سلامة، نظم المعلومات المحاسبية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010.
- 26- مصطفى عيسى خضير، المراجعة المفاهيم والمعايير والإجراءات، ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض، السعودية، 1996.
- 27- مهدي مأمون الحسين، نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013.
- 28- نزال محمود الرمحي، زياد عبد الحليم الذبيبة، نظم المعلومات المحاسبية، دار المسير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
- 29- نواف محمد، عباس الرماحي، تصميم نظم المعلومات المحاسبية وتحليلها، دار الصفاء للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2009.
- 30- هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق (من الناحية النظرية والعلمية)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004.
- 31- يوسف محمد جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، ط2، الوراق للنشر والتوزيع، 2007.

ثانيا: البحوث الجامعية

أطروحة الدكتوراه:

- 1- إيمان بية، تحليل واقع الإصلاح والتغيير وأثرهما على أداء مؤسسات التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2005، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017.
- 2- درحمون هلال، المحاسبة التحليلية، نظام معلومات للتسيير ومساعد على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، بحث منشور على الموقع www.fares.boubakou.edu.dz

مذكرات الماجستير:

- 1- أحمد محمد مخلوف، المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، أم البواقي، غير منشورة، 2006-2007.
- 2- بنية توفيق المرعي، دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة مرا للدراسات العليا، 2009.
- 3- بوفروعة سوفيان، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012.
- 4- عيادي عبد القادر، دور وأهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات التمويل، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2007-2008.
- 5- عيادي محمد ملين، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة، مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2007-2008.
- 6- محمد منصور التتر، دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين التعاوني، مذكرة مقدمة إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015.

قائمة المصادر والمراجع

المجلات:

1- علي عبد الله ميله، هيثم علي بركة، دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مجلة الدراسات الإقتصادية.

المقالات:

1- لطيفة فرجاني، المراجعة في ظل المعالجة الآلية للمعلومات، مركز الأبحاث للمعاملات الإسلامية. مواقع إلكترونية:

www.fares.boubakou.edu.dz

المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Robert Reix. **Traitement des informations**. Edition Vuibert. Paris. 2001.
- 2- Ziani abdelhak , **Le rôle de l'audit interne dans l'amélioration de la gouvernance d'entreprise**, thèse de doctorat en sciences économiques, faculté des science économiques et de gestion, université aboubeker de telmcen, 2013-2014.

الملاحق

***** الملاحق *****

الملحق رقم (01): بطاقة تحكيم الاستبيان

بطاقة تحكيم استبيان

المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار - إيليري
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

حفظكم الله

السادة الدكاترة المحترمين
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أحيطكم علما بأن الطالب ريسوح فاتح، وتحت إشراف الدكتورة إيمان بة، بصدد إعداد دراسة علمية، بعنوان " دور استخدام نظام المعلومات المحاسبي في تحسين خدمة المراجعة الداخلية"، وذلك لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، في تخصص محاسبة وحياية معمقة، بالمركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار - إيليري. وعليه قام الطالب بتصميم استبيان لقياس دور استخدام نظام المعلومات المحاسبي في تحسين خدمة المراجعة الداخلية سوجه الاستبيان إلى عينة من المحاسبين والمراجعين في المؤسسات الجزائرية

السادة الدكاترة المحكمين الأفاضل:

نرجو منكم التكرم بمنحنا بعض الوقت للمساهمة في قراءة هذا الاستبيان، والحكم على مدى ملائمة عبارات الاستبيان، وتحديد قدرتها على قياس ما أعدت لأجله وذلك من واقع خبرتكم العلمية والعملية.

لا يتطلب تعديل				يتطلب تعديل				رأي المحكم في النقاط التالية:
المحكم رقم				المحكم رقم				
4	3	2	1	4	3	2	1	
	X		X			X		وضوح وسهولة فهم العبارات
	X		X			X		صلة الفقرات بهدف وموضوع الدراسة الحالية
	X		X			X		أهمية الفقرات بالنسبة للدراسة الحالية
	X		X			X		سلامة الناء اللغوي للعبارات
	X		X			X		صلة كل فقرة بالبعد و/أو المحور الذي تنتمي إليه
	X		X			X		صلة محتوى الاستبيان ككل بالاشكالية والفرصيات

فقرات يرى المحكم ضرورة إضافتها:

المحكم 1: /

المحكم 2: /

المحكم 3: /

المحكم 4: /

فقرات يرى المحكم ضرورة حذفها:

المحكم 1: /

المحكم 2: /

المحكم 3: /

المحكم 4: /

ملاحظات أخرى:


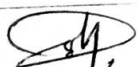

المحكم 1: /

المحكم 2: صيانة العنوان بشكل يتواءم مع مجاز الاستبانة مع تكبير عنوانين المحرر

المحكم 3: /

المحكم 4: /

في الأخير أمل منكم تعينة البيانات التالية وذلك حفظا لحقوقكم العلمية في تحكيم هذا الاستبيان.
مع خالص الشكر والتقدير.

اسم ولقب المحكم	الرتبة العلمية	التخصص	جهة العمل	سنوات الخبرة	الامضاء
1. علي صموئيل	أستاذ مساعد	أستاذ مساعد في فريق وإدارة المكتبة		1	
2. عباس عبد الله	أستاذ مساعد	مهامه ورسالته		05	
3. محمد التريفي والاعين	أستاذ مساعد	مؤسسة المتخصصين	المركز الجامعي	03	
4. /	/	/	/	/	/

الملحق رقم (02): إستمارة الإستبيان

المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار- إيليزي
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

إستبيان

السلام عليكم

في إطار التحضير لمذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية معمقة، يشرفنا أن نضع بين أيديكم هذه الإستمارة والتي تهدف إلى معرفة دور إستخدام نظام المعلومات المحاسبي في تحسين عملية المراجعة الداخلية، وهذا من وجهة نظر المحاسبين والمراجعين في المؤسسات الإقتصادية بإيليزي لسنة 2020. يكفي فقط التأشير بعلامة (X) أمام كل سؤال في الخانة المناسبة لذلك والتي تعكس لنا آرائكم بموضوعية. كما نعلمكم بأن إجاباتكم ستستخدم لغرض البحث العلمي فقط.

بإشراف الدكتورة: إيمان بية

دراسة للطالب: ريبوح فاتح

المحور الأول: المعلومات الشخصية

الوظيفة:

محاسب مراجع داخلي

السن:

من (45-35) من (55-45) من (65-55) أكثر من (65)

المستوى التعليمي:

تكوين مهني ليسانس ماستر دراسات عليا

سنوات الخبرة:

أقل من 10 سنوات من 10 سنوات إلى 20 سنة أكثر من 20 سنة

الملاحق

المحور الثاني: جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الإقتصادية.

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الفقرات
					1. تمتلك المؤسسة نظام معلومات محاسبي منذ نشأتها.
					2. يعتبر نظام المعلومات المحاسبي كمبرك أساسي في قسم المحاسبة داخل المؤسسة.
					3. يعد نظام المعلومات المحاسبي المصدر الأساسي لتزويد الإدارة بالمعلومات لتسهيل عملية حل المشاكل واتخاذ القرار.
					4. يتقن موظفي قسم المحاسبة داخل المؤسسة التعامل مع نظام المعلومات المحاسبي.
					5. يوفر نظام المعلومات المحاسبي معلومات تساعد في التنبؤ بالمشاكل التي قد تقع فيها المؤسسة.
					6. يوفر نظام المعلومات المحاسبي معايير ومؤشرات رقابية تمكن الإدارة من اكتشاف الانحرافات وتحليل أسبابها ومعالجتها في الوقت المناسب.
					7. يساعد استخدام نظام المعلومات المحاسبي في عرض المعلومات بصورة واضحة داخل المؤسسة.
					8. نظام المعلومات المحاسبي يساعد في حماية البيانات وعدم التلاعب بها داخل المؤسسة.
					9. نظام المعلومات المحاسبي يعتبر تكلفة للمؤسسة.

الملاحق

المحور الثالث: عملية المراجعة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية.

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	الفقرات
					10. المراجع الداخلي و/أو المحاسب مؤهل في مجال التعامل مع نظام المعلومات المحاسبي.
					11. يتمتع المراجع الداخلي و/أو المحاسب بالاستقلالية عن باقي الوظائف المتواجدة في المؤسسة.
					12. يقع المراجع الداخلي و/أو المحاسب في أخطاء عند القيام بمسؤولياته المهنية باستخدام الطرق التقليدية.
					13. اعتماد المراجع الداخلي و/أو المحاسب على نظام المعلومات المحاسبي يقلل من الأخطاء والتلاعب في تقارير المراجعة الداخلية.
					14. توفر المؤسسة للمراجع الداخلي و/أو المحاسب أدوات تكنولوجية متطورة للقيام بعملية المراجعة الداخلية.
					15. يستخدم المراجع الداخلي و/أو المحاسب تكنولوجيا المعلومات من أجل جمع البيانات ومعالجتها.
					16. يتم تخزين نتائج تقارير المراجعة الداخلية في نظام المعلومات المحاسبي الخاص بالمؤسسة.
					17. التقارير المعدة من طرف المراجع الداخلي و/أو المحاسب بالطرق التقليدية تعتبر مدخلات لنظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة.
					18. يساعد نظام المعلومات المحاسبي المراجع الداخلي و/أو المحاسب في تنفيذ عملية المراجعة الداخلية بكفاءة عالية.
					19. تتفق نتائج المراجعة الداخلية مع مخرجات نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة.
					20. تعتبر المراجعة الداخلية باستخدام نظام المعلومات المحاسبي أداة فعالة في دقة الاختبارات ومعالجة البيانات داخل المؤسسة.
					21. يمتلك المراجع الداخلي و/أو المحاسب حرية الاستخدام والاطلاع على نظام المعلومات المحاسبي الخاص بالمؤسسة دون الرجوع للإدارة العليا.

نشكركم على حسن تعاونكم معنا

الملحق رقم (03): مصفوفة إرتباط الدرجة الكلية لمحاور الإستبيان

Corrélations					
		نظام معلومات	مراجعة داخلية		
نظام معلومات	Corrélation de Pearson		1	,636**	
	Sig. (bilatérale)			,000	
	N		30	30	
	Bootstrap ^c	Biais		0	-,012
		Erreur standard		0	,114
		Intervalle de confiance à 95 %	Inférieur	1	,376
			Supérieur	1	,810
مراجعة داخلية	Corrélation de Pearson		,636**	1	
	Sig. (bilatérale)		,000		
	N		30	30	
	Bootstrap ^c	Biais		-,012	0
		Erreur standard		,114	0
		Intervalle de confiance à 95 %	Inférieur	,376	1
			Supérieur	,810	1

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

c. Sauf avis contraire, les résultats du bootstrap sont basés sur 1000 échantillons de bootstrap

الملحق رقم (04): معامل ألفا كرونباخ

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,780	21

الملحق رقم (05): تكرارات ونسب أفراد العينة حسب الوظيفة

الوظيفة					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محاسب	28	93,3	93,3	93,3
	مراجع داخلي	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

الملحق رقم (06): تكرارات ونسب أفراد العينة حسب السن

السن					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	من (45-35) سنة	1	3,3	3,3	3,3
	من (55-45) سنة	7	23,3	23,3	26,7
	من (65-55) سنة	10	33,3	33,3	60,0
	أكثر من (65) سنة	12	40,0	40,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

الملحق رقم (07): تكرارات ونسب أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	تكوين مهني	8	26,7	26,7	26,7
	ليسانس	13	43,3	43,3	70,0
	ماجستير	6	20,0	20,0	90,0
	دراسات عليا	3	10,0	10,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

الملحق رقم (08): تكرارات ونسب أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 10 سنوات	3	10,0	10,0	10,0
	من 10 سنوات الى 20 سنوات	14	46,7	46,7	56,7
	أكثر من 20 سنوات	13	43,3	43,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

الملحق رقم (09): إختبار طبيعية التوزيع باستخدام إختبار كولمجروف-سمرنوف

Test Kolmogorov-Smirnov pour un échantillon			
		نظام معلومات	
N		30	
Paramètres normaux ^{a,b}	Moyenne	3,8333	
	Ecart type	,36532	
Différences les plus extrêmes	Absolue	,140	
	Positif	,124	
	Négatif	-,140	
Statistiques de test		,140	
Sig. asymptotique (bilatérale)		,141 ^c	
Sig. Monte Carlo (bilatérale)	Sig.		
	Intervalle de confiance à 95 %	Borne inférieure	,551
		Borne supérieure	,570
a. La distribution du test est Normale.			
b. Calculée à partir des données.			
c. Correction de signification de Lilliefors.			
d. Basée sur 10000 tables échantillonnées avec valeur de départ 2000000.			

الملحق رقم (10): نتائج إختبار الفروق بين جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة والرتبة الوظيفية

Test des échantillons indépendants			نظام معلومات		
			Hypothèse de variances égales	Hypothèse de variances inégales	
Test de Levene sur l'égalité des variances	F		,427		
	Sig.		,519		
Test t pour égalité des moyennes	T		-1,355	-1,981	
	Ddl		28	1,368	
	Sig. (bilatéral)		,186	,241	
	Différence moyenne		-,35714	-,35714	
	Différence erreur standard		,26362	,18030	
	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	Inférieur		-,89714	-1,60115
		Supérieur		,18286	,88686

الملحق رقم (11): نتائج اختبار الفروق بين جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة والسن

ANOVA					
نظام معلومات					
	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	,769	3	,256	2,147	,118
Intragroupes	3,102	26	,119		
Total	3,870	29			

الملحق رقم (12): نتائج إختبار الفروق بين جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة والمستوى التعليمي

ANOVA					
نظام معلومات					
	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	,227	3	,076	,541	,659
Intragroupes	3,643	26	,140		
Total	3,870	29			

الملحق رقم (13): نتائج إختبار الفروق بين جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة وسنوات الخبرة

ANOVA					
نظام معلومات					
	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	,141	2	,071	,511	,606
Intragroupes	3,729	27	,138		
Total	3,870	29			

المحق رقم 14: نتائج حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات الإستبيان

Statistiques descriptives			
	N	Moyenne	Ecart type
1. تمتلك المؤسسة نظام معلومات محاسبي منذ نشأتها.	30	3,3667	1,29943
2. يعتبر نظام المعلومات المحاسبي كمكون أساسي في قسم المحاسبة داخل المؤسسة.	30	4,2000	,80516
3. يعد نظام المعلومات المحاسبي المصدر الأساسي لتزويد الإدارة بالمعلومات لتسهيل عملية حل المشاكل واتخاذ القرار.	30	4,0333	,80872
4. يتقن موظفي قسم المحاسبة داخل المؤسسة التعامل مع نظام المعلومات المحاسبي.	30	4,0000	,83045
5. يوفر نظام المعلومات المحاسبي معلومات تساعد في التنبؤ بالمشاكل التي قد تقع فيها المؤسسة.	30	3,7333	1,01483
6. يوفر نظام المعلومات المحاسبي معايير ومؤشرات رقابية تمكن الإدارة من اكتشاف الانحرافات وتحليل أسبابها ومعالجتها في الوقت المناسب.	30	3,9667	,55605
7. يساعد استخدام نظام المعلومات المحاسبي في عرض المعلومات بصورة واضحة داخل المؤسسة.	30	4,0333	,55605
8. نظام المعلومات المحاسبي يساعد في حماية البيانات وعدم التلاعب بها داخل المؤسسة.	30	4,2333	,56832
9. نظام المعلومات المحاسبي يعتبر تكلفة للمؤسسة.	30	2,9333	1,11211
10. المراجع الداخلي و/أو المحاسب مؤهل في مجال التعامل مع نظام المعلومات المحاسبي.	30	3,7667	,85836
11. يتمتع المراجع الداخلي و/أو المحاسب بالاستقلالية عن باقي الوظائف المتواجدة في المؤسسة.	30	2,9333	1,14269
12. يقع المراجع الداخلي و/أو المحاسب في أخطاء عند القيام بمسؤولياته المهنية باستخدام الطرق التقليدية.	30	3,7333	,86834
13. اعتماد المراجع الداخلي و/أو المحاسب على نظام المعلومات المحاسبي يقلل من أخطاء والتلاعب في تقارير المراجعة الداخلية.	30	4,2333	,67891
14. توفر المؤسسة للمراجع الداخلي و/أو المحاسب أدوات تكنولوجية متطورة للقيام بعملية المراجعة الداخلية.	30	3,4000	1,06997
15. يستخدم المراجع الداخلي و/أو المحاسب تكنولوجيا المعلومات من أجل جمع البيانات ومعالجتها.	30	3,8667	,97320
16. يتم تخزين نتائج تقارير المراجعة الداخلية في نظام المعلومات المحاسبي الخاص بالمؤسسة.	30	4,1000	,71197
17. التقارير المعدة من طرف المراجع الداخلي و/أو المحاسب بالطرق التقليدية تعتبر مدخلات لنظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة.	30	3,4667	,93710

18. يساعد نظام المعلومات المحاسبي المراجع الداخلي و/أو المحاسب في تنفيذ عملية المراجعة الداخلية بكفاءة عالية.	30	3,9667	,92786
19. تتفق نتائج المراجعة الداخلية مع مخرجات نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة.	30	4,0000	,45486
20. تعتبر المراجعة الداخلية باستخدام نظام المعلومات المحاسبي أداة فعالة في دقة الاختبارات ومعالجة البيانات داخل المؤسسة.	30	4,2333	,56832
21. يمتلك المراجع الداخلي و/أو المحاسب حرية الاستخدام والإطلاع على نظام المعلومات المحاسبي الخاص بالمؤسسة دون الرجوع للإدارة العليا.	30	3,5333	,89955
N valide (liste)	30		

الفهرس

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
IV	الإهداء
IV	الشكر
V	الملخص
VI	قائمة المحتويات
VI	قائمة الجداول
X	قائمة الأشكال البيانية
XII	قائمة الملاحق
أ	مقدمة
1	الفصل الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي
2	تمهيد
3	المبحث الأول: عموميات حول نظام المعلومات المحاسبي
3	المطلب الأول: مفاهيم حول نظام المعلومات
5	المطلب الثاني: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي
7	المطلب الثالث: أهمية نظام المعلومات المحاسبي
8	المبحث الثاني: آلية عمل نظام المعلومات المحاسبي
8	المطلب الأول: خطوات تصميم نظام المعلومات المحاسبي
11	المطلب الثاني: آلية عمل نظام المعلومات المحاسبي
14	المطلب الثالث: أهداف نظام المعلومات المحاسبي
16	المبحث الثالث: مكونات نظام المعلومات المحاسبي والأطراف المستفيدة منه
16	المطلب الأول: مكونات نظام المعلومات المحاسبي
18	المطلب الثاني: دورة حياة نظام المعلومات المحاسبي
20	المطلب الثالث: الأطراف المستفيدة من نظام المعلومات المحاسبي
22	الفصل الثاني: الإطار النظري للمراجعة الداخلية
23	تمهيد
24	المبحث الأول: عموميات حول المراجعة الداخلية
24	المطلب الأول: التطور التاريخي للمراجعة

26	المطلب الثاني: مفهوم المراجعة الداخلية
27	المطلب الثالث: أهمية وأهداف المراجعة الداخلية
29	المبحث الثاني: معايير وأنواع ومراحل المراجعة الداخلية
29	المطلب الأول: معايير المراجعة الداخلية
30	المطلب الثاني: أنواع المراجعة الداخلية
31	المطلب الثالث: مراحل المراجعة الداخلية
33	المبحث الثالث: العلاقة بين المراجعة الداخلية ونظام المعلومات المحاسبي
33	المطلب الأول: إجراءات المراجعة الداخلية لنظام المعلومات المحاسبي
35	المطلب الثاني: المراجعة الحاسوبية في ظل نظام المعلومات المحاسبي
36	المطلب الثالث: دور المراجعة الداخلية في تحسين نظام المعلومات المحاسبي
38	الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية
39	تمهيد
40	المبحث الأول: الخطوات المنهجية للدراسة التطبيقية
40	المطلب الأول: إختيار مجتمع الدراسة وتحديد عينة وأداة الدراسة
41	المطلب الثاني: صدق الإستبيان
45	المطلب الثالث: توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات الشخصية
47	المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية
47	المطلب الأول: كيفية تحديد المتوسط المرجح
48	المطلب الثاني: تحليل الأجوبة المتعلقة بجودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة
49	المطلب الثالث: تحليل الأجوبة المتعلقة بعملية المراجعة الداخلية في المؤسسات الجزائرية
51	المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج إختيار الفروق وإختيار فرضيات الدراسة
51	المطلب الأول: إختيار طبيعية توزيع البيانات
53	المطلب الثاني: إختيار الفروق الإحصائية
55	المطلب الثالث: إختيار فرضيات الدراسة
58	الخاتمة
61	المصادر والمراجع
66	الملاحق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ